[أ]النظام الدولي قيد التشكيل ومشهد ديمومة التردي وبداية التغيير العربي في عام 2040

الأستاذ الدكتور. مازن الرمضاني*
dr.alramadhani@yahoo.com

ملخص

يعرف العالم اليوم تغيرات كبيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي والبيئي وحتى الصحي .سمح ببروز مشاهد جديدة يفرزها ما يعرف بالنظام الدولي .الذي يحتضن بداخله تفاعلات الدول المعاصرة وسلوكياتها السياسية في محيطها الحيوي والجغرافي وفي خارجه بمجموعة من النظم والقواعد والقوانين والأعراف التي تحكمها المصالح المختلفة .التي تعد مجالا خصبا للمختصين في مجال دراسات المستقبلات .ونطرح في هذه الورقة البحثية عدة إشكاليات أهمها العلاقة بين الوطن العربي والنظام الدولي. وطبيعة التفاعل الحاصل بينهما 'ماهي مخرجاته بوجود مشهد يجمع بين ديمومة التردي وبداية التغيير. ونسلط الضوء على عدة قضايا أهمها الواقع الدولي حتى عام 2040 والهيكلة الجديدة المتمثلة في تعدد الأقطاب وماهي المشاهد المحتملة لأنماط السلوك الخارجي العربي حيال هذا النظام .معتمدين في هذا البحث على منهجية مركبة تعتمد بناء المشاهد الممكنة والمحتملة انطلاقا من حقائق الماضي ومعطيات الحاضر.اضافة الى مقاربة المدخلات والمخرجات التي تشكل أساس التحليل النظمي لاستشراف طبيعة العلاقة بين النظام الدولي المتعدد الأقطاب المتمثل في الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ومشهد التردي وبداية التغيير في الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي . دراسات المستقبلات . ديمومة التردي. بداية التغيير. متعدد الأقطاب الوطن العربي

Abstract

The international system is forming and the stage for the perpetuation of deterioration and the beginning of Arab change in 2040.Today, the world is undergoing great political, economic, environmental and even health changes. It has allowed the emergence of new scenes produced by the so-called international system. It embraces within it the interactions of contemporary countries and their behaviour in their biological and geographical environment and outside it with a set of systems, rules, laws and norms governed by different interests. This is fertile ground for specialists in the field of receptor studies. In this research article, we raise several issues, the most important of which is the relationship between the Arab world and the international system. And the nature of the interaction between them, "What are its outcomes, in the presence of a scene that combines the permanence of deterioration and the onset of change. We highlight

several issues, the most important of which are the international reality up to the year 2040 and the new structure represented by multipolarity and what are the possible scenes of Arab external behaviour towards this system. We rely in this research on a complex methodology that depends on the construction of possible and potential scenes based on the facts of the past and the data of the present, in addition to an input-output approach that forms the basis of the systemic analysis to explore the nature of the relationship between the multipolar international system represented in China, the United States of America and Russia and the scene of deterioration and the beginning of change in the Arab world.

Keywords: international system ،permanence of deterioration،The beginning of the change ،multipolar ،Arab world.

1.0 أهمية البحث

ينطوي البحث في هذا الموضوع على أهمية تنبع من إهمية تاثير البيئة الخارجية في السياسات الخارجية للدول كافة. فهذه السياسات ليست حصيلة لتاثير معطيات ومتغيرات بيئاتها الداخلية, مع أهميتها, فقط, وإنما أيضا لتاثير معطيات ومتغيرات بيئاتها الخارجية: الإقليمية والعالمية. وبينما تشكل الآولى اساس قدرة الدولة على الفعل السياسي الخارجي الهادف والمؤثر, تنطوي الثانية على ثمة قيود و/أو فرص تكون مخرجاتها أما داعمة أو كابحة لهذا الفعل.

وعلى الرغم من تباين الآراء في شأن تفاصيل معطيات ومتغيرات البيئة الخارجية, إلا أنها تلتقي في تاكيدها على أن, النظام الدولي هو الهيكل العام والشامل, الذي يحتضن بداخله تفاعلات الدول المعاصرة كافة , وبضمنها القوى الدولية الآكثر تاثيرا في زمان محدد . وجراء تاثيره, سلبا أو إيجابا, لا تستطيع هذه القوى والدول الاخرى تجنب التفاعل مع معطياته. فالعزلة السياسية الخارجية صارت تنتمي إلى زمان مضى. ومن هنا يُعد النظام الدولي أحد أبرز, بل وأهم ,المتغيرات المؤثرة في السياسات الخارجية للدول كافة.

2.0 إشكالية البحث

لم تعد دراسات المستقبلات, وكما كانت سابقا, ترى في المستقبل امتدادا إتجاهيا وحتميا لحقائق الماضي ومعطيات الحاضر , وإنما أضحت تدركه مفتوحا على مشاهد بديلة, ممكنة و/أو محتملة. ومثلما ينسحب الشيء ذاته على مستقبلات النظام الدولي, كذلك هو الحال أيضا بالنسبة لمستقبلات الوطن العربي. إن عدم اليقين الناجم عن كيفية تطور معطيات الحاضر بإتجاه المستقبل, ومن ثم فإن غموض العلاقة الطردية الموجبة, أوالعكسية السالبة, بين النظام الدولي والدول العربية هي التي تؤسس لإشكالية هذا البحث.

3.0 فرضيات البحث

إ نطلاقا من إشكاليته, يفترض هذا البحث أن النظام الدولي سيقترن, على الارجح , بمشهد قوامه هيكلية الاقطاب المتعددة, وأن الوطن العربي سيقترن, على الآرجح أيضا ,بمشهد مركب يجمع بين معطيات مشهد

ديمومة التردي وبداية التغيير, وأن العلاقة بين الاثنين ستعبر, في أن,عن التباين والتماثل في أنماط سلوك القوى الآساسية في النظام الدولي متعدد الآقطاب حيال الدول العربية, وكذلك عن نوعية تاثيرمعطيات مشهد ديمومة التردي وبداية التغيير في أنماط سلوك الدول العربية حيال هذه القوى الدولية.

4.0 أسئلة البحث

إتساقا مع فرضياته, يعمد البحث إلى الإجابة عن اربعة أسئلة مركزية: فأما عن السؤال الآول, فهو ما هي المعطيات, التي التي سيفيد بها الواقع الدولي حتى عام 2040 وتفضي إلى تشكل النظام الدولي متعدد الاقطاب؟. أما السؤال الثاني,فهو ما هي المعطيات, التي ستودي إلى تُشكيل مشهد ديمومة التردي وبداية التغييرالعربي؟. أما السؤال الثالث , فهو كيف يحتمل,أن تتعامل القوى الدولية, التي ستشكل هيكلية النظام الدولي متعدد الآقطاب, ولاسيما تلك الآكثر تاثيرا منها,كلا على انفراد, مع الدول العربية. أما السؤال الرابع, فهو كيف يحتمل أن *تكون الخصائص الآساسية* لآنماط السلوك السياسي الخارجي العربي حيال هذه القوى الدولية؟.

5.0 المقاربة المنهجية للبحث

ينطلق البحث من مقاربة منهجية مركبة. فمن ناحية يأخذ بمقاربة بناء المشاهد (Scenarios Building Approach) لإستشراف المشاهد الممكنة و/أوالمحتملة لتطور النظام الدولي والوطن العربي بأتجاه المستقبل. وبهذه المقاربة نقصد ذلك الإجتهاد العلمي المشروط, الذي يعمد إلى توظيف العلم والخيال سبيلا لإستشراف المشاهد البديلة الي قد يقترن بها المستقبل في الزمان المتوسط انطلاقا من حقائق الماضي ومعطيات الحاضر[1]. أما من الناحية الثانية يأخذ البحث بمقاربة المدخلات والمخرجات (Input-Output Approach),التي تشكل أساس التحليل النظمي(Systemic Analysis) [2] سبيلا لإستشراف طبيعة العلاقة بين النظام الدولي متعدد الآقطاب واالدول العربية في ضوء معطيات مشهد التردي وبداية التغيير.

6.0 هيكلية البحث

يتوزع البحث إلى اربع فقرات تتناول كل منها أحد الآسئلة أعلاه: الآولى, تستشرف المستقبلات الممكنة والمحتملة للنظام الدولي سبيلا لتحديد المشهد الاكثر احتمالا له. أما الثانية, فهي تعمد إلى الجمع بين المستقبلات الممكنة والمحتملة للوطن العربي سبيلا لتحديد المشهد الاكثر احتمالا للمستقبل العربي. أما الثالثة, فهي تتناول عموم الآنماط السلوكية المحتملة لتعامل القوى الآساسية للنظام الدولي متعدد الآقطاب مع الدول العربية ؟. أما الفقرة الرابعة, فهي تبحث في عموم الآنماط السلوكية المحتملة لتعامل الدول العربية مع هذه القوى .

1. مشاهد مستقبل النظام الدولي في عام 2040

1
2

يتأسس مفهوم النظام ,كنموذج كلاني(Macro) للتحليل, على ثمة ركائزأساسية, [3] وهي: أولا, النظام بحد ذاته (System), أي ذلك البناء الآشمل الذي يتكون من أنظمة فرعية تعتمد في إنجازها لوظائفهاعلى بعضها البعض الآخر, وثانيا, البيئة المحيطة بالنظام (Enviroment) , أي مجمل المعطيات السائدة, في زمان محدد, داخل هذه البيئة والمؤثرة , سلبا أو ايجابا, في مدى قدرة النظام على إنجاز وظائفه, ثالثا, عملية التفاعل (Interaction) أي مجمل المدخلات المستلمة من بيئة النظام, ومجمل مخرجات أفعاله حيالها, ورابعا, الآثر الراجع (Feedback) , أو التغذية العكسية كما تسمى هذه الركيزة أيضا, إي نوعية ردود أفعال بيئة النظام على مخرجات أفعاله حيالها, والمؤثرة, سلبا أو أيجابا فيها.

وتاثرا بالمعنى المجرد لمفهوم النظام (System) ,الذي تأخذ به مدرسة التحليل النظمي Systemic School of) (Analysis في علم السياسة, ذهب رواد من اساتذة العلاقات /السياسة الدولية إلى الإنطلاق منه لتعريف النظام الدولي. فمثلا قال, جوزيف فرانكل (Joseph Frankel) : " ... أنه الهيكل, الذي يعبرعن وحدات سياسية تتفاعل مع بعض في ضوء عمليات منسقة." [4] وياخذ أخرون برؤية مماثلة, وإن بصياغات لغوية مختلفة. فمثلا يرى شارلز ماكليلاند (Charles MacCLLand) أنه"...بنية ذات عناصرومتفاعلة مع بعضها البعض ولها حدود واضحة تميزها عن بيئتها ومحيطها." [5]

وعندنا يقترن مفهوم النظام الدولي, وفق دالته السياسية, [6] بفكرة التفاعل السلوكي بين عموم الدول , وخصوصا تلك الاكثر تاثيرا. و تتأسس هذه الفكرة على ركيزتين متفاعلتين: الآولى, أن علاقات التفاعل بين هذه الدول تُعبرعن مجموعة أنماط سلوكية هادفة وشبه مكررة. وعندما تتغير هذه الآنماط السلوكية , جراء مخرجات ثمة حدث بالغ الآهمية, يبدأ النظام الدولي السائد بالتغيرأيضا. أمأ الركيزة الثانية, فهي أن حصيلة هذه العلاقات هي التي تفضي على النظام الدولي السائد سماته الخاصة, التي تجسدها مخرجات دينامياته, وخصوصية هياكله وقواعده وعملياته وإهتماماته وتاثيره, مثلا , . ومن هنا ينبع اختلاف النظم الدولية اللاحقة عن تلك السابقة عليها في الزمان,

وتاريخيا, تعود فكرة النظام الدولي الى معاهدة وستفاليا في عام 1648م. فهذه الفكرة افضت, وبعد حرب استمرت لمدة ثلاثة عقود بين الكاثوليك والبروتستانت الاوربيين, إلى تشكيل نظام يقوم على أساس مفهوم مركب جمع, عبر الزمان, بين دالة الدول القومية ذات السيادة, ومخرجات النمط السائد لتوزيع القوة فيما

3
4
5
6

بينها, ولاسيما بين تلك الاكثر تاثيرا في وقته. ولازال هذا المفهوم مؤثرا إلى الآن. وقد تراوح هذا النمط بين التوزيع العﺍمودي أوالافقي لهذه المخرجات.

فأما عن التوزيع العمودي للقوة, فهو يشيرإلى إحتكار,أو شبه إحتكار , إحدى القوى الكبرى, الاكثرقدرة, للنفود والتاثير الدولي, ومن ثم الهيمنة على النظام الدولي. ومثال ذلك الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر, وكذلك الهيمنة الامريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة, والتي أكدت حرب الخليج الثانية عام 1991 , مخرجاتها. وأما عن التوزيع الآفقي للقوة, فهو يعبر عن نمطين مختلفين من توزيع القوة بين الدول الكبرى. فهو قد يكون ثنائيا, بمعنى توافر دولتان على قدرات تاثيرية خاصة تفتقر اليها الدول الكبرى الاخرى. ومثاله النظام الدولي خلال حقبة الحرب الباردة 1947-1991. وهو قد يكون متعدد الاقطاب, بمعنى توافر مجموعة من القوى الكبرى على قدرات تاثيرية خاصة, ولكن متقاربة كما ونوعا, تتيح لها التمتع بنفوذ دولي لا تتمتع به سواها من الدول الآخرى . ومثال ذلك النظام الدولي, الذي اقترنت به الحقبة الزمانية الممتده من اتفاقية وستفاليا في عام 1648 حتى الحرب العالمية الآولى في عام 1914, فهذا كان متعدد الاقطاب جمع بين بريطانيا , وفرنسا ,وروسيا ,والمانيا ,وايطاليا, واليابان, والشيء ذاته ينسحب على الحقبة الزمانية الممتدة بين الحربين العالميتين الآولى والثانية. فالنظام الدولي أنذاك تمحور حول الدول المنتصره في الحرب العالمية الآولى

ومنذ نهاية الحرب الباردة, والعالم يشهد ثمة تحولات تاريخية فريدة في سرعتها, شاملة وعميقة في تاثيراتها وتحدياتها, فضلا عن انفتاح نهاياتها على إحتمالات عديدة, ناهيك عن أن مخرجاتها بدأت تؤسس لمعطيات دولية جديدة, والتي من المرجح أن تؤدي إلى جعل المعطيات, التي يتميز بها الواقع الدولي الراهن, تنتمي إلى زمان الماضي . ولنتذكر المخرجات المهمة للموجات الحضارية, التي عاشها العالم منذ منتصف العقد الرابع من القرن الماضي صعودا.

وبالقدر الذي يتعلق بمدخلات تشكيل النظام الدولي, يُفيد تاريخ السياسة الدولية أن عملية تحوله من هيكل محدد إلى أخرمختلف, كانت دائما مسبوقة بمخرجات أحداث بالغة التاثير, كالحروب, أو أنهيار النظام السياسي لدولة كبرى, أوصعود ثمة دول كبرى إلى قمة الهرم السياسي الدولي ...الخ . وبهذا الصدد, لنتذكر,مثلا, أن مخرجات الحرب العالمية الآولى افضت إلى تشكيل نظام دولي متعدد الآقطاب مثلما أدت مخرجات الحرب العالمية الثانية إلى بناء نظام دولي ثنائي الآقطاب .أما انهيار الاتحاد السوفيتي فقد دفع إلى نظام دولي احادي القطبية. ومن المحتمل, وبإرجحية عالية, إن يؤدي الصعود التدريجي لثمة قوى دولية كبرى إلى قمة الهرم الدولي خلال زمان المستقبل المتوسط إلى تشكيل النظام الدولي متعدد الآقطاب. وتفيد تجربة التاريخ, أن ميزان القوى بين القوى الدولية الآساسية عندما يتغيير, فإنه يفضي إلى أن يتغير النظام الدولي إلى أخرمختلف. وتسمى المرحلة الزمانية الفاصلة بين نظام دولي يتأكل وينهار وأخريتشكل ويتبلور تدريجيا, بالمرحلة الآنتقالية. وإنطلاقا من أن هذه المرحلة الآنتقالية قد تكون قصيرة أو طويلة نسبيا

من حيث الزمان, تتميز الملامح الآساسية لمخرجاتها بإنفتاح نهاياتها على شتى المشاهد الممكنة و/أو المحتملة.

وتفيد معطيات الواقع الدولي الراهن الممتدة منذ نهاية الحرب الباردة بخاصية أطلق عليها استاذ السياسة الدولية, ريشارد هاس (Richard Hass), تسمية اللاقطبية الدولية [7]. بها اراد الإشارة إلى أن هذه المعطيات تتميز بسيولة قطبية تجمع بين كافة اشكال القطبية الدولية, العمودية والآفقية, التي عرفها التاريخ الدولي. ومعه يتفق أخرون [8]. ونحن منهم . ومع ذلك, نرى أن خاصية اللاقطبية غير مرشحة للاستمرار إلى زمان طويل. فمخرجات معطيات الواقع الدولي الراهن تشيرإلى أن ثمة نظام دولي, وبهيكلية أخرى, بدأ يتشكل على نحوٍ مختلف عن ذلك النظام الدولي وهيكليته ,الذي افضى إليه الإنهيار السوفيتي.

وتتعدد الرؤى وتختلف بشأن المتغيرات الآكثر تاثيرا في تشكيل مخرجات المرحلة الآنتقالية الدولية الراهنة, جراء تباين المدركات لها.[9] فبينما ينطلق .مثلا, دعاة المقاربة الواقعية التقليدية (Realistic Approach) من ثمة متغيرات لها علاقة بكيفية توزيع القوة بين الدول ونوعية العلاقات السائدة فيما بينها, يؤكد دعاة المقاربة البنائية (Structural Approach), على دور المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والفكرية...الخ. وسواء تم الآنطلاق من هذه المجموعة من المتغيرات أو تلك, إلا أننا نرى إن مخرجاتها لا تفضي إلى إنغلاق المستقبل على مشهد واحد فقط, وإنما إلى إنفتاحه على ثمة مشاهد بديلة متعددة تتراوح بين ما يُعد ممكنا أو محتملا. هذا جراء حقيقة موضوعية مفادها أن المستقبل يُعد حصيلة لتفاعل متغيرات عدة, كمية وكيفية, وأن إستشراف مشاهده يتطلب أن يتأسس على فرضيات مختلفة المضامين. والشيء ذاته ينسحب على إستشراف مستقبلات النظام الدولي . لذا سنعمد إلى الآنطلاق من ثلاث فرضيات تفيد بثلاثة مشاهد بديلة لإستشرافها حتى عام 2040, وكالآتي:

الفرضية الآولى: وتفيد أن التمركز الشديد لمدخلات القوة والنفوذ في دولة عظمى واحدة,هي الولايات المتحدة الآمريكية, قد يسمح لها بإستمرارية التربع على قمة الهرم السياسي الدولي منفردة.

الفرضية الثانية: وتقول إن التراكم المتسارع لمدخلات القوة والنفود وتمركزها في قوتين أساسيتين, هما الصين والولايات المتحدة الآمريكية, تقود كل منهما دائرة جغرافية مهمة, هي الآسيوية بالنسبة للصين, والآمريكية– الآوربية بالنسبة للولايات المتحدة, قد يؤدي إلى تبلور مشهد يقوم على توازن بنيوي بين هاتين القوتين ,فضلاعن تقاسمهما النسبي للنفوذ والتاثير الدولي, ومن ثم بزوغ هيكلية دولية ثنائية الآقطاب.

الفرضية الثالثة: وترى أن أنتشار المدخلات الآساسية للقدرة على الفعل الدولي الهادف والمؤثر بين مجموعة من الدول الكبرى(خمس دول أو أكثر), فضلا عن تقاربها النسبي في هذه المدخلات, ناهيك عن توافرها

7
8
9

على إرادة الفعل خدمة لمصالح متماثلة ومتناقظة, وتحمل الاكلاف الناجمة عنه, قد تفضي إلى مشهد قوامه هيكلية دولية تتأسس على تعددالآقطاب.

وفي ادناه سنعمل على البرهنة, سلبا أو ايجابا, على هذه الفرضيات وبقدر من الآختصار.

1.1 مشهد القطبية الدولية الاحادية

لقد ادى إنهيار الاتحاد السوفيتي, ومن ثم إنتهاء الحرب الباردة عام 1991, إلى إنتشار ثمة مقولات اريد بها تسويق الولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة ولزمان طويل لاحق. ويكفي أن نتذكر, بهذا الصدد, مثلا اقوال نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما, وصراع الحضارات لصاموئيل هنتكتون, وشعوب بلا حدود لجدعون غوتليب, وغيرذلك . إن هذه المقولات, قد وجدت, في وقته, سندا داعما لها في كمية ونوعية القدرة الداخلية الآمريكية على الفعل الدولي المؤثر, ومن ثم بفاعلية خارجية مؤثرة, لم تتوافرثمة دولة كبرى أخرى على مثلها, بعد انتهاء الحرب الباردة, هذا فضلا عن توظيفها لهذه القدرة, اقتصاديا, وثقافيا, واعلاميا, وعسكريا, وسياسيا, سبيلا لديمومة الإنفراد الآمريكي بالقيادة العالمية, وبمخرجات سهلت استمرارتربعها على قمة النظام السياسي الدولي خلال الفترة اللاحقة لإنتهاء تلك الحرب. ومع ذلك يؤكد رأي" أن زعامة الولايات المتحدة لم تشكل نظاما دوليا جديدا... بل شكلت وضعا دوليا متحركا قابلا للتبدل" [10]

بيد أن هذة المقولات وسواها, التي قالت بديمومة القطبية الآحادية الامريكية (Uni–Polarity), تناست تاثيرثمة إختلالات هيكلية سلبية, ممتدة اقترن بها الجسد القومي الآمريكي, وعلى جل الصعد الداخلية الآمريكية. ولسنا بصدد تناول تفاصيل هذه الإختلالات هنا. إذ تكفي الإشارة إلى أن المؤرخ الآمريكي بول كندي (Paul Kennedy) كان قد تناولها, وعلى نحوٍ مفصل,وانتهى ألى القول إنها :"... ستجعل من الولايات المتحدة أمة في طور الآفول." [11] ويجد مثل هذا الراى دعما لدى تيار من المفكرين الآمريكيين داخل الولايات المتحدة ذاتها. إذ ينطلق من فكرة أن مصير القوى العظمى والامبراطوريات عبر التاريخ كان واحداً, هو, الآنكماش والتراجع ومن ثم الإضمحلال والزوال. ويتقابل هذا التيارمع أخر يؤكد على أن الولايات المتحدة ستبقى القوة العظمى الوحيدة في العالم, هذا جراء نوعية قدراتها, التي منحتها مكانة عالمية فريدة. [12]

ولا تجد رؤية هذا التيار المتفائل ما يدعمها. فالإختلالات, التي يعاني الجسد القومي الآمريكي من مخرجاتها, لا تقتصرعلى تلك الداخلية فحسب, وأنما تشمل أيضا مخرجات بيئة خارجية أمريكية أضحت تتميز بمعطيات غير داعمة للنزوع الآمريكي إلى ألانفراد بالقيادة العالمية. ومثالها, مخرجات تلك التوترات,التي تقترن بها, ضمنا و/او صراحة, العلاقات الآمريكية مع ثمة دول أوربية وأسيوية حليفة, و

10
11
12

فضلا عن تأكل القدرة على ديمومة الحشد الدعم الدولي وراء افعال سياسية خارجية محددة تتبناها الولايات المتحدة , هذا ناهيك عن محدودية المشاركة الآمريكية في معالجة الكثير من المشاكل والتحديات العالمية, ومثالها تلك التي لها علاقة بتغييرالمناخ, واتساع طبقة الآوزون, والغازات المنبعثة, والتلوث, وجائحة كورونا وغيرها.[13]

ويدعم ما تقدم الرفض الدولي المتنامي لهيكلية النظام الدولي ذات القطب الواحد, ناهيك عن النمو المتصاعد في قدرات ثمة قوى كبرى, تقليدية وجديدة بازغة, واتساع هامش أنماط حركاتها الدولية [14] ومنها تلك التي تدعمدها مجموعة تكتلات اقتصادية وسياسية مهمة, ومثالها مجموعة البريكس الاقتصادية, التي تظم البرازيل, روسيا الاتحادية, الهند, الصين, وجنوب أفريقيا, والتي يشكل مجموع مساحة دولها الاعضاء نحو ربع مساحة اليابسة, وبعدد سكان يقترب من نحو 40%من سكان العالم, وبنمو اقتصادي يتسارع على نحوٍ يدفع إلى التأمل في مألات مخرجاته.[15]

وعلى الرغم من أستمرارنزوع الولايات المتحدة إلى ديمومة قيادتها للنظام الدولي عبر الزمان, والذي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945, إلا أن تجربة التاريخ الدولي تفيد, أن القوى الدولية, التي كانت قد بدأت رحلة أفول دورها العالمي, قد عمدت, وعبر شتى الوسائل, إلى الحيلولة دون ذلك. بيد أنها لم تستطع. ويكفي, بهذا الصدد, أن نتذكر, مثلا, مشاركة المملكة المتحدة في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. فهذه المشاركة, وإن اريد بها الغاء قرار تأميم قناة السويس, إلا أن هذا لم يكن هو الهدف الوحيد. فبجانبه كان التطلع إلى تعطيل أفول دورها الدولي, الذي كان قد بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية, واستقلال الهند عام 1947,التي كانت تسمى في وقته بدرة التاج البريطاني, ثم أنتهى رسميا وعمليا بعد إعلان الآنسحاب البريطاني من شرقي السويس عام 1970.

وتؤكد ثمة مؤشرات أن الولايات المتحدة الآمريكية لن تختلف,على هذا الصعيد, عن سواها من القوى العالمية , التي تأكلت وتراجعت عبر الزمان. فهي تعمد وستعمد وبالضروره إلى تبني مختلف الإليات [16],التي تتيح لها البقاء متربعة على قمة الهرم السياسي الدولي كقوة عظمى وحيدة. فبالإضافة مثلا إلى محاولتها احتواء تلك الإختلالات الهيكلية في جسدها القومي, فإنها لن تتردد عن اضعاف وأنهاك تلك القوى الدولية المنافسة لها, ضمنا أو صراحة, كالصين الصاعدة اقتصاديا, وروسيا الآتحادية ذات القدرة النووية الرادعة وسواهما, وذلك عبر أدوات القوة الناعمة في العموم, فضلا عن الدعوة إلى تبني ألية القيادة بالشراكة مع بعض القوى الكبرى الحليفة , التقليدية و/أو البازغة, كالاتحاد الآوربي, واليابان, والهند, ناهيك عن تطويق روسيا الآتحادية بحلف الناتو, وتأليب الراي العام الدولي والعالمي ضد الصين عبر توظيف

13
14
15
16

مسالة حقوق الإنسان, وكذلك المشاكل الداخلية في ثمة ولايات الصينية , ومحاولة إحتواءها عبرمشاريع أسيوية عسكرية مماثلة لحلف الناتو. [17]

إن مخرجات هذه الإليات قد لا تكون فاعلة إلا لحين. فإضافة إلى أن قدرات بعض الدول الكبرى ,التقليدية وكذلك الجديدة /البازغة تتعمق, ومن ثم فاعليتها الداخلية والخارجية تترسخ, وتاثيرها الدولي يتصاعد و ينتشر,لا تستطيع الولايات المتحدة الآمريكية تجنب الخضوع لمخرجات قانون يتكرر تاريخيا قوامه أن القوى العظمى ,وكذلك الكبرى, كانت دوما في حالة صعود ولكن أيضا في حالة هبوط [18], وعليه, يؤكد رأي"... أن أحداث 11/أيلول/2001 قد شكلت نقطة بداية التحول في الخط البياني للنفوذ العالمي الآمريكي. فبعد الصعود أثر الحرب العالمية الثانية أخذ هذا الخط (بعد هذه الاحداث) بتغيير إتجاهه إلى الهبوط نحوالآسفل."[19]

إن إتجاه القدرة الآمريكية إلى التأكل التدريجي يؤكد مصداقية القول العلمي, الذي يفيد إن فاعلية السياسة الخارجية لكل دولة تبقى أنعكاسا وحصيلة لتاثير معطيات واقعها الداخلي, سلبا أو ايجابا. على أن تراجع القدرة الآمريكية على التاثيرلا يعني أن الولايات المتحدة الآمريكية ستفقد دورها وتاثيرها الدولي تماما بحلول عام 2040. فإستمرار توافرها على قدرات تتيح لها الفعل الدولي الهادف والمؤثر, وإن ستفضي بها إلى البقاء كقوة دولية كبرى مؤثرة بين العديد من القوى الدولية الكبرى الآخرى, بيد أن محدودية تاثير هذه القدرات, متفاعلة مع الرفض الدولي المتنامي لفكرة القيادة الامريكية الإحادية للنظام الدولي, تحول دون تشكيل نظام دولي تقودة هي, وعلى وفق مفومها له. [20]

إن ماتقدم لا يبرهن على صحة الفرضية الآولى اعلاه. لذا لا نرجح اقتران النظام الدولي في عام 2040 بهيكلية القطب الدولي الواحد (الآمريكي).

2.1 مشهد القطبية الدولية الثنائية

في ضوء التجربة التاريخية, يفترض هذا المشهد أن الزمان الممتد إلى عام 2040 قد يقترن بقطبية ثنائية تتماهى وتلك التي تميزت بها حقبة الحرب الباردة ولكن بين قوة كانت احد اقطاب تلك الثنائية السابقة, أي الولايات المتحدة الآمريكية, وقوة ثانية أخرى , هي الصين, التي استطاعت الآرتقاء تدريجيا بقدراتها الذاتية إلى مستوى الدولة العظمى, بعد أن كانت تنتمي عمليا, أيام ماوتسي تونغ, الى مجموعة دول عالم الجنوب المتأخرة رغم إنها كانت أنذاك دولة نووية.

وكذلك يفترض هذا المشهد أن كل منهما يتولى عمليا قيادة دائرة دولية عالية الآهمية, هي الدائرة الآمريكية– الآوربية بقيادة الولايات المتحدة الآمريكية والمدعومة من قبل قوى كبرى من خارج هذه الدائرة, كالهند,

17
18
19
20

والدائرة الصينية– الآسيوية بقيادة الصين والمدعومة أيضا من قبل قوى كبرى من خارج هذه الدائرة, كروسيا الاتحادية. ويفيد واقع العلاقات الثنائية بين القوى الكبرى في كل من هاتين الدائرتين خصوصا والدولة القائدة لهذه الدائرة إو تلك, إنه يُعبرعن علاقات تجمع ,في أن ,بين التقارب والتعاون, والاختلاف والصراع , ضمنا أو صراحة, وأن حصيلة هذه العلاقات هي التي ستحدد قدرتها على أعادة النظام الدولي إلى هيكليته السابقة خلال سنوات الحرب الباردة.

فأما عن الدائرة الآمريكية–الاوربية, فهي تتوافر ,جراء اجتماع مدخلات القوة في الجسدين الآمريكي والآوربي معا, على قدرة على الفعل الدولي الهادف والمؤثر تكاد تكون خاصة, الآمر الذي يؤهلها على أن تكون فاعلا مهما في المعادلة الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة, لصالحها. بيد ان هذا الجانب الآيجابي لا يلغي معاناة هذه الدائرة من إشكاليات[21] هيكلية متعددة تعطل مخرجاتها أن تكون هذه الدائرة قطبا دوليا يشارك الدائرة الآسيوية في قيادة النظام الدولي القادم. فإضافة إلى الإشكاليات الداخلية والممانعة الخارجية التي تعطل من قيادة الولايات المتحدة الآمريكية للنظام الدولي منفردة, تُعد أوربا, ممثلة في الاتحاد الآوربي, هيكلا لتجمعات قومية واقتصادية وأرتباطات خارجية متباينة. فبجانب أوربا الجرمانية الآقوى اقتصاديا, هناك أوربا اللاتينية الآكثر تنوعا, وأوربا السلافية الآكثر سكانا, فضلا عن أوربا الآنكلو ساكسونية الآعمق عزلة.[22]

ويفيد هذا التصنيف أن تباين دول الاتحاد الآوربي يفضي بالضرورة إلى تنافر مصالحها, ومن ثم الآخذ بسياسات تُعبر عن هذا التنافر. لنتذكر, مثلا, أن التاثيرالسلبي لجانحة كورونا دفعها إلى ايلاء معالجاتها الوطنية أولوية على سواها الجماعية. كذلك لا يعبر الاتحاد الآوربي عمليا عن تجمع مصالح متماثلة. فمصالح دول المركز وخصوصا المانيا وفرنسا وايطاليا, وهي الدول الآوربية الآكثر قدرة اقتصادية, لا تتماثل بالضرورة مع مصالح دول الآطراف كدول اوربا الجنوبية والشرقية, الآقل قدرة اقتصاديا. هذا فضلا عن أن العلاقة بين الدول الآوربية لا تخلو من عناصر التوتر في الآقل. فالحرص على السيادة الوطنية متفاعلا مع استمرار التأثيرالآمريكي في سياسات بعض هذه الدول يدفع إلى تأجيج خشية بعضها من هيمنة الدول الآوربية الآكثر قدرة على مؤسسات الاتحاد الآوربي, ولاسيما ألمانيا [23]. كما أن التوتر الكامن بين الآوربين, جراء استمرار تعارض المصالح خارج القارة الاوربية ينطوي على الحد, في الآقل, من ذوبان هذه المصالح ضمن إطارالمصالح المشتركة.

ويدعم واقع الاختلاف والتنافس و التعارض الآوربي–الآوربي مخرجات علاقة أوربية–أمريكية تتسم بعد نهاية الحرب الباردة بواقع مختلف عن واقعها الراهن [24] . فبعد انسياق أوربي شبه مطلق وراء السياسة

21
22
23
24

الخارجية الآمريكية خلال حقبة الحرب الباردة, هذا جراء مدخلات اقتصادية وهواجس أمنية, أضحت أوربا تتطلع إلى إعادة بناء علاقتها مع الولايات المتحدة على أسس جديدة .ووراء هذا التطلع مخرجات علاقة التفاعل بين نمو القدرة الآقتصادية للدول الآوربية الكبرى, وغياب الشعور بالتهديد الآمني الدولي, والنزوع إلى إداء دور سياسي دولي مستقل. ومما ساعد على ذلك التوظيف الآمريكي السلبي للفكرة الآطلسية الداعية إلى ديمومة الإرتباط الآوربي–الآمريكي, هذا فضلا عن النزوع الآمريكي إلى تعطيل مسيرة التكامل الآوربي خشية من بروز أوربا قوة دولية كبرى منافسة.

وأما عن الدائرة الآسيوية, التي فيها تلتقي الصين واليابان في تبنيهما لقيم ثقافية ودينية واحدة, إضافة إلى إرتباطهما بشبكة مصالح اقتصادية واسعة ساعد على نموها حرص الصين منذ المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 1977 على إدخال اقتصادها ضمن الاقتصاد العالمي, ولاسيما اقتصادات حافة المحيط الهادي(الباسفيكي) [25]. إن هذا الحرص كان حصيلة لإعادة هيكلة السياسة الخارجية الصينية [26], التي أدت إلى حالة غير مسبوقة من الآنفتاح على كافة الدول لتحقيق أولويات اختلفت مضامينها عن تلك التي كانت تتحكم في السياسة الخارجية الصينية خلال عهد ماوتسي تونك. وتكمن هذه الآولويات في تغليب الآمن الاقتصادي على الآمن العسكري , فضلا عن تغليب التعاون على الصراع سبيلا لتحقيق الغاية النهائية للمشروع القومي الصيني والكامنة في اعادة بناء الصين الموحدة الكبرى. [27] وقد كانت اليابان, جراء ما تقدم, ضمن الدول التي تم الانفتاح الصيني عليها .

إن التقاء الصين واليابان يتقابل, في الوقت ذاته, مع إختلافهما في المدخلات الداخلية للقوة والقدرة, فضلاعن التوجه السياسي الخارجي. وبهذا الصدد, لنتذكر أن النهوض الياباني بعد نهاية الحرب العالمية الثانية, والذي يستوي والمعجزة [28], جعلها, كما يقول بول كيندي, تحقق "... في بضع عشرات من السنين مما اقتضى(سنوات أطول في الغرب). اذ أصبحت...أمة عصرية ذات مؤسسات متطورة, وإسلوب مجتمع عصري, وصناعة حربية." [29], وأن تتوافر على قدرات اقتصادية متميزة, تؤهلها لقيادة تكتل اقتصادي أسيوي فريد في امكانياته وتاثيره سبيلا لتأمين الغاية النهائية للمشروع الحضاري الياباني, وهو أسيا للاسيويين بقيادة اليابان.[30]

و بالمقابل, وبغض النظر عن قدرتها الاقتصادية المتميزة, تتوافر الصين على قدرة عسكرية, تقليدية وغير تقليدية,لا يستهان بها, جعلتها بجانب الولايات المتحدة الآمريكية وروسيا الآتحادية, أحد اضلاع مثلث القوة

25
26
27
28
29
30

العسكرية في العالم.[31] وكذلك ادى النزوع الصيني إلى التحديث الداخلي الشامل إلى أن يترتب عنه, بعد وفاة ماوتسي تونك عام 1976, تحولا مهما في توجهها السياسي الخارجي. وقد تجسد هذا التحول في توظيف الصين للسياسة البرغماتية(الواقعية),أكثر من أي وقت مضى في تعاملها مع الدول الآخرى سواء التي تقع ضمن إقليمها الجغرافي, ومنها اليابان, أوخارجه, سبيلا لتوظيف مخرجات هذا التعامل لتامين المكانة الدولية المتميزة ودعمها.

إن افتقار اليابان ,حاليا, للقدرة العسكرية النووية , وإتجاه الصين إلى ان تكون في عام 2030 بمثابة القوة الاقتصادية الآولى في العالم, وإن يوحي بإمكانية مقايضة ما يتوفر لدى كل طرف من أمكانات بما لا يتوافر لدى الطرف الآخر, بيد أن ثمة مدخلات يخضع الطرفان لتاثيراتها قد تحد ضمنا ,في الآقل, من مثل هذه المقايضة, ومن ثم التعاون الواسع.

صحيح أن العلاقة المتبادلة بين الصين واليابان أضحت تتأسس على قدرمن التعاون. بيد أن هذا التعاون لا يلغي أيضا صراعهما الضمني في الاقل. فالسعي الصيني نحو إعادة بناء الصين الموحدة الكبرى, ونزوعها إلى أن تكون في 2049– 2050 بمثابة القوة الدولية الآولى في العالم, يتقاطع مع الهدف الياباني في أن لا تكون [32] الصين هي القوة المؤثرة في حصيلة تفاعلات منطقة الحوض الهادي, هذا فضلا عن أن حصيلة تنافسهما في هذه المنطقة على الدورالفاعل فيها, ومن ثم التسابق من اجل تأمين المصالح المنشودة, الذي قد يحدد, وبارجحية عالية, مستقبل علاقاتهما الثنائية . كما أن هذا الصراع الكامن ليس بمعزل عن تاثير نوعية علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية بانعكاساتها على العلاقة اليابانية– الصينية. فعلى العكس من اليابان التي تعتبر حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة في منطقة الباسفيكي, اضحت العلاقة الصينية– الامريكية, تزداد توترا بمرور الزمان جراء ثمة سياسات أمريكية, اقتصادية وسواها, مناهظة للصين جراء تاثير التيارالآمريكي المناهض لها, والذي يرى فيها عدوا محتملا في الآقل, الآمر الذي ينسحب سلبا ,وبالضرورة, على العلاقات الصينية – اليابانية, في حالة تماهي اليابان مع هذه السياسات.

ونرى أن الصراع الكامن الصيني–الياباني ليس بمعزل عن كيفية توظيف اليابان لسياستها الخارجية خدمة لآهداف داخلية . فهذه السياسة انتقلت تدريجيا من التركيز على تحقيق الاهداف الاقتصادية إلى الجمع بينها وبين الآهداف السياسية والإستراتيجية بتوازن وضمن إطاررؤية إستراتيجية طويلة الآمد لكيفية تحقيق الغاية النهائية لمشروعها القومي في الريادة والقيادة الآسيوية.

وتفيد مخرجات هذه الرؤية أن اليابان, بعد أن انتهت من بناء اعجوبتها الاقتصادية وترسيخها بدأت تسعى عبر تكريس اعتماد الغير عليها, إلى بناء اعجوبة أخرى , هي اعجوبة الآمن القومي والخيار السياسي المستقل. ومما ساعد على ذلك المعطيات, التي افرزتها نهاية الحرب الباردة. فإنتهاء هذه الحرب, وأن حرر

31
32

اليابان كسواها,من ما سمي, في وقته, بالتهديد السوفيتي, إلا أن انتهاء هذه الحرب أفضى إلى تحديات جديدة لليابان, ابرزها الخشية من الصين. ففي اليابان, كما في غيرها من دول شرق اسيا, تنتشر الخشية من تبعات نهوض الصين.[33]

ومن أجل بناء أعجوبتها الثانية, راحت اليابان تعمل على ترتيب الظروف المواتية لذلك على صعيدين: اؤلهما, الارتقاء بإنغماسها في التفاعلات الدولية عبر الآخذ بسياسة بناء المثلثات مع تلك الدول ذات الآهمية الخاصة بالنسبة لها على أن تكون هي بمثابة الضلع القاعدة في كل منها. [34] وثانيهما, تنمية قدراتها العسكرية الذاتية. ومن أجل ذلك, وعبر سياسة تميزت بالصمت والتوظيف الذكي للحاجة الآمريكية لليابان خلال الحرب الباردة وما بعدها, ارتقى الاستعداد العسكري الياباني إلى افاق أرحب ارحب ولكن ضمن النسبة المحددة في الدستور الياباني, أي 1% من مجمل الدخل القومي الياباني.

إن مقارنة مخرجات الصراع والتعاون بين القوى, التي تشكل كل من الدائرتين: الآمريكية–الآوربية وكذلك الصينية– الآسيوية تفيد إن المعطيات الناجمة عن هذه المخرجات لا تساعد الدول القائدة لهما على العودة, في عام 2040, بهيكلية النظام الدولي إلى تلك التي اقترن بها العالم خلال حقبة الحرب الباردة, أي القطبية الدولية الثنائية. وعليه لا تجد الفرضية الثانية, هي الآخرى, سندا يؤكد صحتها ومصداقيتها.

3.1 مشهد القطبية الدولية المتعددة

يفترض هذا المشهد توافر مجموعة من الدول, العظمى والكبرى, على قدرات تاثيرية متقاربة ومتزامنة مع سعيها إلى تحقيق مصالح متماثلة ومتقاطعة في أن, فضلا عن توافرها على إرادة الفعل, إقليميا وعالميا, والآستعداد لتحمل اعبائه ونتائجه. كما أن هذا المشهد يفترض أن معطيات المرحلة الانتقالية التي يعيشها العالم منذ الآنهيار السوفيتي صعودا تفيد بإتجاهات دولية لا تسمح بقبول فرضيات الهيكلة السياسية الدولية, سواء اكانت أحادية أم ثنائية, خصوصا وأن هذه الإتجاهات تؤشر أن تحديد حصيلة التفاعلات الدولية على وفق مصالح وارادة دولة عظمى واحدة, أودولتين, فقط اضحى ماضيا. والماضي هو الزمان الذي لايعود ولا تتكرر معطياته سواء السلبية و/أوالآيجابية.

هذا فضلا عن أن العالم صار يتكون سياسيا على نحوٍ جديد, وأن احتمالات تسارع حركة هذا التكون والتحول التدريجي خلال زمان المستقبل المتوسط بإتجاه القطبية الدولية المتعددة هي اعلى من احتمالات التراخي و/أو التراجع عنها. وتؤكد ذلك مخرجات خمسة مؤشرات أساسية, وكالاتي:

1.3.1: انتقال الولايات المتحدة الآمريكية من دولة عظمى إلى دولة كبرى بالمخرجات الناجمة عن هذا التحول على نوعية دورها وتاثيرها الدولي . وقد تم, في اعلاه, تناول مدخلات هذا التحول خلال الزمان الممتد حتى عام 2040.

33
34

2.3.1: بروز قوى دولية جديدة

لقد خرجت الولايات المتحدة الآمريكية من الحرب الباردة منتصرة بعد أن تم إنهاك الاتحاد السوفيتي السابق اقتصاديا. بيد أن هذا الانتصار كان ايضا من نصيب القوى الكبرى, التقليدية والبازغة, ولو بصورة غير مباشرة [35] .فإنتهاء الحرب الباردة اتاح لهذه القوى, ولاسيما الصين, واليابان, وروسيا الاتحادية, والهند, والمانيا, والبرازيل , وجنوب افريقيا,سواها, ثمة فرص جديدة ساعدت مخرجاتها على ترصين قدراتها على الفعل والتاثير الدولي المؤثر والإرتقاء بها إلى أفاق ارحب, حتى أن قدرات بعضها صارت تقترب من تلك الآمريكية. ولنتذكر,مثلا, ان الاقتصاد الصيني صار بمثابة الثاني عالميا وبدخل قومي يساوي 11 ترليون دولار مشكلا بذلك نحو 14.8% من الاقتصاد العالمي, وهو في سبيل تجاوز الاقتصاد الآمريكي بحلول عام 2030. كذلك صارالاقتصاد الياباني ثالثاعالميا, وبدخل قومي يصل الى نحو 4.38 ترليون دولارمشكلا بذلك نحو 5.9 %من الاقتصاد العالمي .أما الاقتصاد الالماني فيُعد الرابع عالميا, والآقوى أوربيا وبدخل قومي وصل الى 3.36 ترليون دولار مشكلا بذلك نحو 4.5 %من الاقتصاد العالمي. [36]

ويفيد الإرتقاء الاقتصادي لثمة قوى دولية كبرى أن مفهوم القوة يتجه إلى التحول من القوة العسكرية(والادوات الخشنة) إلى االقوة الاقتصادية (والآدوات الناعمة) متفاعلا مع بدء الإنتقال من التحالفات العسكرية إلى التجمعات الاقتصادية الكبرى, كالاتحاد الاوربي, اسيان, النافتا , والبريكس...الخ [37]

3.3.1 الجاذبية الإقليمية لثمة قوى كبرى

لقد أفضت مدخلات ثقافية ومادية متنوعة إلى أن تتمتع ثمة قوى كبرى, تقليدية وبازغة, بجاذبية خاصة في أقاليمها الجغرافية تتيح لها بناء تكتلات جغرافية كبرى بقيادتها, وبمخرجات من نوعين: أولهما, أنها تستطيع أن تجعل من تلك الدول, التي تنتمي إلى هذا التكتل ,الدوران في فلك الدولة القائدة دون المساس بشخصيتها القانونية وسيادتها. وثانيهما, أن الدعم الذي تحصل علية الدولة القائدة من هذه الدول ينطوي على رفد دورها الدولي بمدخل مهم مضاف. ومن أمثلة هذه القوى , الولايات المتحدة الآمريكية,التي تُعد قطبا جاذبا لدول أمريكا اللاتينية والكاربي, وكذلك تتمتع المانيا بالشيء ذاته بالنسبة لدول أوربا الوسطى والشرقية . أما فرنسا فهي مؤثرة في شمال افريقيا. والشيء ذاته بالنسبة لليابان في شرق أسيا, والصين في جنوب شرق أسيا, وروسيا الآتحادية في الاقليم الآوراسي.[38]

ومما يدعم تاثير هذه الجاذبية , الآتجاه الدولي النامي نحوبناء التكتلات الدولية الكبرى, التي لا تقتصرأهتماماتهاعلى تحقيق المصالح الاقتصادية, وانما تمتد إلى إفق أرحب وأشمل للتحول بعد ذلك إلى تكتلات سياسية, التي ستكون هي التي تصنع مشاهد المستقبل المرغوب فيه من قبلها.

35
36
37
38

4.3.1 مخرجات التعددية النووية

لم تعد العضوية في النادي النووي الدولي مقتصرة على الدول دائمة العضوية في مجلس الآمن الدولي. وإنما أضحت تتجه إلى الآنفتاح على دول أخرى تتوافر فعلا أما على السلاح النووي, كالهند وباكستان وكوريا الشمالية, أوعليه دون الاعلان الرسمي عنه كاسرائيل, أو أنها تملك برنامج نووي يسهل انتاج السلاح النووي ولكنها تترد عن ذلك خشية من ردود الافعال الدولية الرافضة, أوأنها تملك القدرة المعرفية والتكنولوجية على الآنتاج ولكنها لا تتوافر,حاليا, على الإرادة السياسية لإنتاجه, لإسباب جلها دستورية وسياسية خارجية, كاليابان والمانيا.

أن النزوع إلى حيازة السلاح النووي يكمن في دوره الآيجابي في دعم الفاعلية السياسية الخارجية للدولة المالكة له بمدخل على قدر عال من التاثير. ولا ينبع هذا التاثير من الآستخدام الفعلي لهذا السلاح. فالدمار الشامل الناجم عنه يحول دون ذلك, وإنما من التهديد باستخدامه عند الضرورة. فهذا التهديد يمنح الدولة المالكة له تفوقاعسكريا مهما على الدولة (أو الدول) غير المالكة له, هذا فضلا عن وظيفته السياسية كاداة للردع والتاثير النفسي في حركة الطرف الخصم, ومن ثم كأداة حاسمة وداعمة لفاعلية السياسة الخارجية .فالعصر النووي الراهن لا يسمح أن يؤدي الصراع السياسي بين الدول النووية إلى إستخدام السلاح النووي لفضه. [39] ولنتذكر هنا, مثلا, إن الخشية من تبادل إستخدام السلاح النووي خلال أزمة كوبا عام 1962, بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق, كانت من بين أبرز المدخلات, التي ادت إلى تسويتها سلميا .

وعليه,من المرجح أن يجمع مشهد القطبية الدولية المتعددة الدول, التي تمتلك السلاح النووي حاليا, وتلك التي ستمتلكه خلال زمان المستقبل المتوسط أيضا.

5.3.1 تداعيات جانحة كورونا

لقد أفضى كيفية تعامل القوى الدولية المتقدمة, وكذلك القوى السائرة في طريق التقدم, مع هذه الجانحة إلى تأكيد ثمة حقائق. ولعل أبرزها يكمن في عدم قدرة أي دولة, مهما كانت نوعية قدراتها الذاتية, على التصدي منفردة لمثل هذه المرض عالمي الآبعاد, وأن الحاجة إلى البحث عن أطرمؤسساتية داعمة للجهد الرامي إلى الإرتقاء بالإستجابة إلى مستوى التحديات العالمية لمثل هذا الوباء, تستوي والضرورة. لذا, ربما يمكن القول أن التداعيات السلبية المتعددة لجانحة كورونا قد تدعم المؤشرات الدولية اعلاه, التي تشير إلى ترجيح مشهد التعددية القطبية على سواه, بمدخل مهم مضاف. وينطوي تاريخ السياسة الدولية على أمثلة تؤكد أن التغييرعلى الصعيد الدولي كان ناجما عن ثمة مدخلات مهمة سابقة عليه. ونرجح أن جانحة كورونا, بمخرجاتها المتعددة, ستكون مدخلا مهما ودافعا للتغييرالدولي, ولكن ليس المتغير الوحيد.

39

وتختلف الرؤى في شأن علاقة مخرجات مشهد القطبية الدولية المتعددة بالآستقرارالدولي [40]. فالبعض يرى, إنطلاقا من تجربة التاريخ, أنه يفضي إلى عدم الآستقرار. أما البعض الآخرفقد أكد أن يؤدي إلى الاستقرار في أحيان وعدم الاستقرار في أحيان أخرى. ونحن نتبنى الرأي الآخير .ولنتذكر أن السياسة الدولية لم تقترن يوما بغلبة الصراع على التعاون أو العكس, وإنما استمرت تجمع, وأن بنسب ودرجات متفاوتة بين الصراع والتعاون. وتؤكد ذلك, مثلا, العلاقة الآمريكية–السوفيتية خلال زمان الحرب الباردة. فهذه العلاقة تأرجحت بين الصراع والتعاون. فحتى خلال أزمنة اشتداد حدة هذه الحرب كان التعاون بين الدولتين, ولو بالحد الآدنى, قائما.

وفي ضوء ما تقدم, لا نتفق مع الراي القائل أن:" النظام العالمي الجديد هو أحادي القطبية ... ويستند إلى وجود قوة عالمية واحدة فقط في قمة الهرم الكوني يعقبها بفارق كبير قوى فوق إقليمية متفاوتة القدرة..." [41] والشئء ذاته ينسحب على الراي الآخر, الذي يؤكد: "... أن النظام الدولي القادم سيكون ثلاثي القطبية تتقاسمه الولايات المتحدة , والصين, وروسيا الاتحادية." [42] فنحن نرى أن النظام الدولي قيد التشكل سيقترن, على الارجح, بقطبية متعددة الآقطاب, تكون ثلاثية هذه القوى من بينها, ولكن لا تقتصرعليها فقط . فثمة قوى دولية أخرى تصعد تدريجيا, خلال الزمان الممتد حتى 2040, إلى قمة الهرم الدولي. لذا, نرى إن الرؤية, التي تلغي الدور الدولي المحتمل للقوى البازغة وسواها تستوي والوهم. فمن غير المحتمل أن تستطيع الولايات المتحدة, ولا كذلك الصين وروسيا الاتحادية,الحيلولة دون ذلك .ولنتساءل: هل استطاعت,مثلا, الولايات المتحدة الامريكية الحد من تصاعد القدرة الصينية, بإنواعها, خلال الزمان الماضي؟ الجواب الموضوعي هو كلا.

2. مشهد استمرارية التردي وبداية التغيير الحضاري العربي في عام 2040

في عام 2040 من المحتمل إنفتاح المستقبل العربي على العديد من المشاهد الممكنة و/أو المحتملة. ومع ذلك, نرجح إقترانه في هذا العام بمشهد يعبرعن حصيلة عملية التفاعل بين مشهدين عربيين محتملين [43]: فإما عن المشهد الآول, فهو يفيد ببقاء عموم المعطيات الداخلية والخارجية السلبية للواقع العربي الراهن ممتدة إلى الزمان اللاحق, الآمرالذي سيفضي إلى أن يكون المستقبل العربي إنعكاسا اتجاهيا لها, ومن ثم إقترانه بمشهد ديمومة التردي والتراجع الحضاري. وأما عن المشهد الثاني ,فهو يشير إلى أن نمو الوعي, الرسمي والشعبي, بجدوى إحداث التغيير في الواقع العربي متفاعلا مع ممارسات عملية تعبرعن هذا الوعي

40
41
42
43

في الحاضر, سيدفع إلى اقتران المستقبل العربي بمشهد مغاير للمشهد الآول, هو مشهد بداية التغيير والآرتقاء الحضاري.

ولآن المعطيات الموضوعية للواقع العربي تفيد أن المشهد الاكثر احتمالا للمستقبل العربي في عام 2040 هو الذي سيجمع بين خصائص هذين المشهدين المتنافرين, فإنه يتأسس على ما يفيد أن الوطن العربي قد عاش حتى عام 2040 إشكالية مركبة, هي التنافر/ التكامل, وأن مخرجاتها دفعت بالواقع العربي نحو الإقتران بمعطيات متناقضة تكمن في ديمومة التردي وبداية التغييرفي الوقت ذاته.

وينبع ترجيح هذا المشهد المركب جراء تاثير تلك القوانين التي تحكمت في مسار عموم حركة التاريخ. ومنها, قدر تعلق الآمر بموضوعنا, الدينامية الخاصة بكل من قانون الإستمرارية وقانون التغيير. فالاول, الذي يفيد بمعنى إستمرارية تاثيرمعطيات الواقع السلبي إلى الزمان الاحق, لا يستطيع الغاء عملية تغييرالعالم, خصوصا وأن مخرجاتها لا تسمح للدول المعاصرة أن تكون بمنأى عنها, إلا إذا كان نزوع صناع قرارات ثمة دول يتمحور حول أن يبقى التخلف سائدا فيها , لاغراض ديمومة البقاء في السلطة و/او تماهيا مع متطلبات التبعية الخارجية . بيد أن عملية تغيير العالم , بالمقابل. لا تلغي الإحتمالية المرجحة لإستمرار إمتداد بعض المعطيات السلبية للواقع السائد إلى الزمان الآتي . فإضافة إلى أن مخرجات التغييرلا يمكن أن تتحقق بين ليلة وضحاها,لا تكون مشاهد المستقبل بمعزل عن تاثيرحقائق الزمان الذي مضى(أي الماضي), ولا كذلك معطيات الزمان الذي يمضي(أي الحاضر). فالعلاقة وطيدة بين ثلاثية ابعاد الزمان.

والشء ذاته ينسحب بالضرورة على الوطن العربي حتى عام 2040 فكما أن المعطيات السلبية للواقع العربي غيرقابلة للتغيير خلال زمان قصير نسبيا, خصوصا بعد أن تم تجذرها وانتشارها, كذلك لا يستطيع الوطن العربي أن يكون, في الوقت ذاته, بمنأى عن مخرجات العمليات التاريخية لعالم ملئ بالتغيير والتحديات والفرص. فالعرب جزء من هذا العالم المتغيير.

وعليه, يتأسس هذا المشهد على مخرجات مجموعتين متناقضتين من المتغيرات في أن: متغيرات داعمة لديمومة تلك الإشكاليات الهيكلية العديدة التي جعلت العرب .في العموم, أسرى مخرجات واقع التردي والتراجع الحضاري, ومن ثم عمليا خارج صناعة التاريخ, ومتغيرات أخرى مختلفة تدفع تراكمات مخرجاتها الإيجابية إلى إنتاج تحولات كمية وكيفية في الواقع العربي تمهيدا للتغيير والإرتقاء اللاحق. لذا لا يتغافل هذا المشهد المركب عن المتغيرات العربية السلبية, ولا يتناسى تلك الإيجابية. وهو, فضلا عن ذلك, يتأسس على مجموعة مقومات(بمعنى شروط) يفضي توافرها إلى أن تقترن نهاية الفترة الزمنية للإستشراف, أي في عام 2040, بهذا المشهد. فغني عن القول أن جل هذه المقومات داخلية. وهنا لنتذكرأن مستقبلات الدول و/أو الآمم تتحدد , أولا,على وفق نوعية فاعليتها الداخلية, سلبا أو ايجابا.

ولان هذا المشهد المركب: ديمومة التردي وبداية التغيير, يجمع بين معطيات عربية متناقضة, فلابد, من وصف وتحليل تلك المعطيات, إلتي تفضي إلى مشهد ديمومة التردي العربي, وكذلك تلك التي تفضي إلى مشهد بداية التغييرالعربي, للخروج برؤية تعبرعن المعطيات, التي يحتمل أن يتميز بها هذا المشهد المركب في عام 2040.

1.2 مشهد ديمومة التردي العربي

عندنا يُعد هذا المشهد حصيلة لمخرجات ثلاث حقائق أساسية:

فأما عن الحقيقة الآولى, فهي أن التقسيم الجيوسياسي للوطن العربي, جراء إتفاقية سايكس–بيكو عام 1916, مهد الآرضية إلى أن تتوزع أمة العرب ألى اثني وعشرين دولة يتجذر فيها, عبر الزمان, التفكير والسلوك القطري, داخليا وخارجيا, وبمخرجاته السلبية. إن تراكمات مخرجات هذا الواقع ,الممتد منذ منتصف الاربعينيات من القرن الماضي, لم تؤد إلى إرتفاع أسوار العزلة بين الدول العربية فحسب, وإنما أيضا إلى الحيلولة دون عملية تكاملها , فضلا عن تعطيل امكانية أقتران الواقع العربي الراهن بإتجاه يعاكس الإتجاه القطري الممتد من حيث الزمان, والذي أضفى ميثاق جامعة الدول العربية, ومن ثم النظام الرسمي العربي, عليه سمة الشرعية الرسمية. لذا, وعلى خلاف تلك الدول, التي أضحت تتكامل على الرغم من إختلافاتها العميقة, كالدول الآوربية مثلا, صار الحديث في وطننا العربي عن التكامل العربي حديثا يستوي والحديث الحالم (Wishful Speech)

أما الحقيقة الثانية, فمؤداها أن الوطن العربي يتوافرعلى ثمة مدخلات مهمة تمهد لقدرته على الفعل الدولي الهادف والمؤثر. فإضافة مثلا إلى تاثير تلك المدخلات, التي تشكل الثقافة, ومن ثم الهوية العربية, ولاسيما اللغة والدين والتاريخ, فإنه يتوافر على موقع جيواستراتيجي فريد , وموارد أولية بالغة الآهمية, كالنفط والغاز والماء وغير ذلك, هذا إضافة إلى سكان يتزايد وبمعدل يساوي نحو 2.3% سنويا. ويُرجح رأى أن يبلغ عدد العرب في عام 2025 نحو 490 – 500 مليون نسمة, علما أن حوالي 40% منهم كانوا في عام 2000 من الشباب [44], هذا فضلاعن طبقة متوسطة واسعة متعلمة وعاملة وتسكن المدن وتتطلع إلى التاثير في قرارات صناع القرار في بلدانها, لصالح مطالبها في الآصلاح و/أو التغيير.

وعلى الرغم من أهمية مدخلات القوة العربية الكامنة, إلا أن التجربة العربية تؤكد أن التوظيف العربي الهادف لها كان, في العموم, نادرا, بل وعاجزا وفاشلا. ولا يلغي هذا العجز والفشل تلك الآفعال العربية النادرة, التي عمدت إلى توظيف قدرة عربية مهمة لغرض قومي, كتلك التي تجسدت في الحظر النفطي العربي عام 1974, والتي دفعت مخرجاته إلى القول في وقته." ... إن العرب أصبحوا قوة كبرى." إن ندرة مثل هذا التوظيف لم يكن بمعزل عن واقع العلاقات العربية–العربية. فهذا الواقع يفيد أن أزمنة التعاون

44

العربي–العربي بالمقارنة مع أزمنة الصراع العربي–العربي كانت أقصر من حيث الزمان, وبمخرجات انعكست سلبا على عموم الآداء العربي.

أما الحقيقة الثالثة, فهي تعبرعن تلك الإختلالات[45] الهيكلية المهمة التي استمرالجسد القومي العربي يعاني منها, والتي تعطل مخرجاتها السلبية, في العموم, من إمكانية الآخذ بالتغييرالايجابي سبيلا للإرتقاء الحضاري بالواقع العربي. وعندنا تكمن أبرزهذه الإختلالات في تلك الاقتصادية, والثقافية–الاجتماعية, والعلمية, والآمنية. ولا يتسع هذا البحث للدخول في تفاصيلها. لذا سنكتفي بالإشارة إلى جوهر كل منها, وبإختصار.

1.1.2 الإختلالات *الاقتصادية*

*تفيد هذه الاختلالات*أن الواقع العربي, في جانب منه, يتأسس على خلفية أقتصادية تتميز باربع إختلالات هيكلية عميقة : بنيوية, وتجارية , وغذائية, ومالية , ناهيك عن عمل اقتصادي مشترك فاشل

.1.1.1.2 الاختلالات البنوية

فهي تلك الناجمة عن تراجع الوظيفة الإنتاجية للاقتصاد العربي متمثلة في تراجع أهمية الصناعات التحويلية والزراعية, باعتبارهما أهم قطاعات الانتاج السلعي, لصالح صناعات أخرى غير انتاجية كالصناعات الإستخراجية.

2.1.1.2 الإختلالات التجارية

تتعلق هذه الإختلالات بتدني نسبة التجارة العربية البينية, في إجمالي التجارة العربية, مقارنة بالنسبة العالية للتجارة مع غير العرب. وجراء هذه الإعتمادية التجارية شبه المطلقة, كان على العرب تحمل أزمات مراكز الرأسمالية العالمية ومخرجات سياساتها الاقتصادية, فضلا عن إنها جعلت العرب, في العموم, أكثر أستجابة للترهيب الآقتصادي, ومن ثم أقل قدرة على التفاوض من مركز القوة.

3.1.1.2 الإختلالات الغذائية

ومرد هذه الإختلالات تراجع القدرة الإنتاجية المحدودة اصلا للقطاع الزراعي العربي وتزايد معدلات الطلب على السلع والمنتجات الغذائية المستوردة من قبل معظم الدول العربية,. ومرد هذه الفجوة , مجموعة معوقات, كضألة الاستثمارات المالية, وشحة الموارد المائية المتجددة, ومحدودية الاراضي المزروعة, هذا فضلا عن غياب وسائل الانتاج الحديثة . وقد ادت هذه الإختلالات إلى أن يضحى الوطن العربي من بين أكثر المناطق في العالم عجزا عن ضمان أمنه الغذائي اعتمادا على الذات, الآمر الذي اضفى دعما مضافا ومهما على ابعاد التبعية الخارجية العربية, وتعميق الاختراق الخرجي للعرب

4.1.1.2 الإختلالات المالية

إن هذه الإختلالات ناجمة عن تاثير مدخلين اساسيين , أولهما, المديونية العربية الخارجية, التي استمرت عالية رغم تباينها من دولة عربية إلى إخرى, فضلا عن أعباء خدمة هذه الديون, التي لا تعد واطئة

45

خصوصا بالنسبة للدول العربية متوسطة القدرة أو الفقيرة. إن وقوع العرب في فخ المديونية الخارجية يكمن في إنخراط الدول العربية ذات المديونية الخارجية في علاقات تبعية واسعة مع العديد من الدول الدائنة, فضلا عن فشل جل السياسات الاقتصادية العربية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. ناهيك عن تفاقم النزعة الإستهلاكية العربية. أما المدخل الثاني للاختلالات المالية, فهويرتبط بالإستثمارات المالية العربية خارج الوطن العربي بإنواعها. ولغياب ارقام مؤكدة عن حجمها الكلي, يقدر رأي أنها اكثر من 1000 مليار دولار [46]. ويتمركز جل هذه الاستثمارات في الولايات المتحدة الآمريكية, ودول الاتحاد الآوربي, هذا جراء تاثير مسببات اقتصادية كالاستثمار الآمن والتسهيلات المالية والمصرفية...الخ, وكذلك مسببات سياسية عربية ذات علاقة بإرادة تحديد اين ينبغي الاستثنار, وإين لا ينبغي.

وبالمقابل, استمر الاستثمار المالي العربي داخل الوطن العربي محدود جدا. ففي بداية هذا القرن لم يتجاوز عن 13 مليار دولار.[47] وغني عن القول أن الحرص العربي على محدودية الاستثمار داخل الدول العربية كان مدخلا مهما انطوى على دعم الانكشاف الاقتصادي والمالي العربي بعنصر مهم مضاف.

5.1.1.2 العمل الاقتصادي العربي المشترك

تفيد مخرجاته هذا العمل إنها كانت خلال الزمان الطويل الماضي متواضعة في الآقل [48]. وقد أفضى تغليب التنمية القطرية على القومية جراء الإنكفاء العربي على الذات القطرية, إلى هذه المخرجات المتواضعة. إن هذا الإنكفاء لم يؤد إلى أن تكون التنمية القطرية بمثابة البديل للتنمية القومية فحسب, وإنما أيضا إلى أمرين مهمين هما: تعطيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي, فضلا عن تكريس تبعية الاقتصادات العربية إلى الاقتصادات الرأسمالية. ويُرد هذا إلى غياب الرؤية الواضحة لكيفية الإرتقاء بهذا االتكامل إلى المستوى الذي يحقق أهدافه, جراء التسييس العربي للعمل الاقتصادي العربي. لذا دخل العرب القرن الحادي والعشرين بإقتصاد لا تسمح خصائصه الراهنة لهم التعامل الفاعل مع اقتصاد هذا القرن.

وقد سبق للاقتصادي العراقي , حميد الجميلي, تحديد هذه الخصائص بعبارات دالة, قائلا: "... يدخل الاقتصاد العربي القرن الحادي والعشرين وهياكله الآنتاجية أكثر أعوجاجا, وقاعدته الاقتصادية أكثر تصدعا, وأسواره الآمنية اكثرإنخفاضا. وعلاقاته الاقتصادية البينية أكثر تدهورا, وعلاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي اكثر تكاملا, وأندماجه بالسوق العالمية من موقع متخلف أكثر عمقا, ومؤشراته أكثر تدهورا, وأمنه الاقتصادي أكثر إنكشافا وأختراقا وتبعية ." [49]

2.2 الاختلالات الثقافية– الاجتماعية العربية

1.2.2 الإختلالات الثقافية العربية

46
47
48
49

لقد عمد المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية, الذي أنعقد في مدينة نيومكسيكو عام ,1982 إلى تعريف الثقافة على إنها" التعبير عن السمات الروحية والمادية والفكرية التي يتميز بها مجتمع بعينه,أو فئة اجتماعية بعينها." [50] وبهذا المعنى, للثقافة وظيفة محددة تكمن في إعانة المجتمع على التفاعل مع المعطيات المتجددة للحياة على وفق رؤية شاملة وأنماط سلوكية محددة. ولهذه الوظيفة تصبح الثقافة, من المنظور الاجتماعي بمثابة اسلوب للحياة.[51]

وتتباين بالضرورة المقومات الآساسية , التي تدفع باحد المجتمعات إلى تبني ثقافة عامة مشتركة. وبقدر تعلق الآمر بنا, نحن العرب, كان للغة, والدين, والتاريخ الآثر الحاسم في تشكيل الثقافة والهوية العربية. وقد أفضى التاثير الإيجابي الممتد لهذه المقومات الآساسية إلى أن يتوحد الوجدان القومي بالوجدان الروحي الديني, والوجدان الروحي الديني بالوجدان التاريخي. لذا لا مغالاة في القول أن الثقافة والهوية العربية استمرتا تشكلان الحقيقة الوحيدة التي ظلت ممتدة في حياتنا العربية. وعلى الرغم من أهمية وظيفتها التاريخية, إلآ أن ثمة مدخلات أدت إلى أضعاف دور الثقافة العربية في الآرتقاء بالواقع العربي, وبضمنه تعزيزالعلاقات البينية العربية–العربية., وعندنا تكمن هذه المدخلات في الآتي [52]:

1.1.2.2 الآخذ بالثقافة القطرية

تقوم بين الآبداع والثقافة علاقة تفاعل وطيدة. فالابداع هو الذي يحول دون أن تكون الثقافة مجرد ثقافة إعادة إنتاج في عالم أضحت فيه المعرفة فيه تتجد, والآبتكار ينتشر وبسرعة غير مسبوقة. لذا تفقد الثقافة وظيفتها الإبداعية عندما تناط إدارتها بمؤسسات لا تتوافر على تلك الرؤية الحضارية الي تسهل توظيفها لدعم النهوض والإرتقاء الحضاري.

وتفيد مخرجات العمل العربي المشترك عبر الزمان الماضي, والذي استمرت مؤسسات رسمية ذات مسميات متنوعة بإدارته, أن بينها واهداف ميثاق الوحدة الثقافية العربية لعام 1954, فجوة شاسعة. إن التركيز على الثقافات الوطنية دعما للشرعية السياسية افضى متفاعلا مع عدم الإلتزام ببنود هذه الآتفاقية, وبضمنه عدم دعم إليات المؤسسات الثقافية العربية, إلى أن يكون الآخذ بالقطرية الثقافية مدخلا مضافا وداعما للتباين السياسي العربي.

2.1.2.2 دعم النزعة الماضوية العربية

إن تسخير الثقافة لغايات قطرية ادى إلى تبني سياسات عمدت, بصورة أو أخرى, إلى إعاقة التواصل الثقافي العربي مع معطيات عالم يتميز ,بالتغيير, واللايقين, والتعقيد, والتقلب, والغموض, وبمخرجات لم تساعد, في العموم, على نشر الوعي بما يجري في العالم من تحولات كبرى بقدرما سهلت أيضا دعم النزعة الماضوية المنتشرة أصلا بين العرب.

50
51
52

إن هذه النزعة,التي تخشى على التليد وتتقوقع في داخلة, عطلت انتشار ثقافة تأخذ بالتليد والجديد(أي الآصالة والمعاصرة) معا. ونرى أن انتشار التقوقع على زمان مضى ولا يعود, افضى إلى مخرجات لم تؤد إلى تعطيل انفتاح الثقافة العربية على الثقافات الآخرى والتفاعل معها فحسب, وإنما أفضى إلى حالة من العجز عن دعم الإرتقاء بإستجابتنا إلى مستوى تحديات حضارة وروح العصر الراهن, هذا ناهيك عن تراجع ثقافة الآنحياز الى المستقبل, وتأجيج الآزمات داخل الدول العربية وما بينها كذلك.

3.1.2.2 تنافر مكونات الواقع الثقافي العربي

يتشكل هذا الواقع من مكونات تتسم تفاعلاتها, في العموم, بخاصية التنافر, ومرد ذلك ثمة مدخلات عربية. ولعل من بين أبرزها , تجاور الآضداد في الزمان والمكان, الذي يعبرعنه واقع التباين بين أكثرية أميه أبجدية وثقافية وأقلية متعلمة, ومن ثم تجاورالآمية مع التعلم, فضلا عن انتفاء العلاقة الطردية الموجبة بين التغيير المادي والتغيير الحضاري, ومن ثم تجاورالتحضرمع التخلف, ناهيك عن غياب الرؤية الموحدة حيال الزمان, ومن ثم تجاور الدعوة المستقبلية مع الدعوة الماضوية ,وغير ذلك كثير. إن هذا التجاور المتنافر افضى, عبر الزمان الماضي, ليس فقط إلى إقتران الثقافة العربية بسمة أتساع الفجوة بين الظاهر والباطن, القول والفعل فحسب, وإنما أيضا إلى بروز تيارات فكرية متناقضة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنشغال الرئيسي لهذه التيارات الفكرية انصب على الآسباب التي تفضي بالعرب إلى الخروج من الكبوة الحضارية الطويلة, ومن ثم تحقيق النهضة العربية. وقد أفضى هذا الإنشغال إلى انتاج فكري مهم لا تلغي أهميته تباين مرجعياته ولا الآدوات التي اريد بها أن تكون بمثابة الطريق لإلغاء تلك الكبوة والتراجع الحضاري العربي. ونرى أن هذه التيارات الفكرية تقترن بثلاث إتجاهات رئيسية:

فأما عن الإتجاه الآول, فلقد راى ان الخلاص يكمن عموما في العودة إلى التراث العربي–الإسلامي , أي إلى الماضي, علما أن هذا الآتجاه يتوزع إلى مستويين: الآول, وهو السلفي العقلي أوالتقليدي, الذي يدعوإلى العودة إلى الآصول والاقتداء بعقيدة السلف الصالح وأنماط اخلاقهم وسلوكهم سبيلا لتجديد الحياة الروحية للمسلمين, وأعادة التقدير لقيم العمل والآجتهاد...الخ. أما الثاني فهو السلفي الحركي أو المعاصر, الذي يأخذ بالتشدد والتطرف, ولا ينتهج النهج العقلي والروحي للمسلمين الآوائل, وإنما يعمل على أن يكون الدين سياسة, والشريعة حزبا, والاسلام حربا. [53] ويختلف دعاة هذين المستويين في الغاية المنشودة من الرجوع إلى الماضي وتوظيفه. فبينما يتطلع الآول إلى ترحيل الماضي المشرق إلى الحاضر للإرتقاء به بإتجاه البناء للمستقبل المرغوب فيه, يأخذ الثاني من الماضي سبيلا يفضي إلى تجميد الفكر, وعدم التخطيط من أجل المستقبل بدعوة أن هذا التخطيط ينطوي على الإعتداء على الذات الإلهية , وبحصيلة تجعل من الحاضر متقوقعا عند الماضي.[54]

53
54

وأما الإتجاه الثاني, فهو الذي أدرك أن النهظة تكمن في تبني الثقافة والحضارة الغربية, والذي عبرعن ذاته في معطيات واقع عربي تمتد جذوره إلى القرن التاسع عشر, وخصوصا عندما عمد محمد علي باشا إلى بناء دولة حديثة في مصر على وفق النموذج الغربي. ويتجسد هذا الواقع في إنفتاح ثمة دول عربية على الغرب الامريكي–الآوربي, ومن ثم إنفتاح مماثل على الصعيد الثقافي تجسد مثلا في دور المؤسسات التعليمية والثقافية الغربية المنتشرة عربيا في الدفع نحو تبني الثقافة, ومن ثم اسلوب الحياة الغربية , كمرجعية ثقافية تمهد لإعادة صياغة العقل العربي وبما يكرس التبعية الثقافية العربية إلى الغرب الآمريكي و/أو الآوربي . ومما دعم أيضا الإنفتاح الثقافي العربي على الغرب بشقيه الغزو الثقافي للوطن العربي, والذي استمر يرمي إلى فرض اسلوب حياة المجتمع الغربي ,وبما يكرس التبعية الثقافية العربية إلى الغرب الآمريكي –الآوربي, بإساليب متعددة دون مستوى إستخدام الآكراه المادي.

وفي ضوء مضمون ما تقدم, نرى أننا العرب لا نستطيع الهروب من الماضي ولا الهروب إليه. فالآول ينطوي على التنكر للآصالة, والثاني يدفع إلى التقوقع على الذات ومجافاة روح العصر. ولآن العرب أمة يؤكد تاريخها إنها لم تتردد عن التفاعل مع الآخر, فإنها لا تستطيع تجنب التفاعل الفكري والثقافي والحضاري مع العالم, وبضمنه الغرب الآمريكي والآوربي, الذي ليس إسلوب حياته كله مشرقا او سيئا, وأنما هو إسلوب يجمع بين الآثنين . لذا ينطوي القول, ضمنا أوصراحة, أن ثقافة الغرب كلها لا تنسجم مع الثقافة العربية على مبالغة واضحة. لذلك , وكما يقول حازم الببلاوي إن: " ...علاقتنا مع الغرب عميقة (ولكن) مرتبكة تتضمن من عناصر التقارب بقدر ما تحمل من عناصرالتضارب... " [55]

أما الإتجاه الثالث, فهو الذي يرمي إلى المزاوجة بين مفاهيم ثنائية متضادة كالآصالة والمعاصرة, القومية والقطرية...الخ سبيلا لتجاوز فكرة الثنائيات ومن ثم العودة إلى الاصل الإسلامي, الذي اعتاد على رؤية الآشياء ضمن صورة تمتزج فيها الثنائيات المتعارضة وتذويبها ضمن إطار التنوع ضمن الوحدة الحضارية, والثقافية, والاجتماعية العربية.

3.2 الاختلالات الاجتماعية العربية

تُعد هذه الاختلالات حصيلة لثمة إختلالات فرعية مهمة, وكالاتي:

1.3.2 إختلال تفاوت النمو السكاني وتوزيع الثروة

منذ نهاية الربع الآخير من القرن التاسع عشر وعدد العرب في تزايد تصاعديا [56]. فمن مجرد 22 مليون نسمة في عام 1875 إلى 38 مليون نسمة في مطلع القرن العشرين, ثم إلى279,1 مليون نسمة في عام 2000 ,وبمعدل زيادة سنوية تساوي2.3%. وتتوقع اراء, كما تم ذكره في أعلاه, أن يصل عدد العرب في عام 2025 إلى 490–500 مليون نسمة. وفي ضوء هذا النمو المتصاعد في عدد السكان, تتوزع الدول

55
56

العربية إلى ثلاث مجاميع متباينة : الآولى, دول عالية النمو السكاني السنوي وبمعدل يتراوح بين 4%-6.6%, والثانية دول متوسطة النموالسكاني وبمعدل يتراوح بين 2%%-2.6% , والثالثة دول ضعيفة النمو السكاني وبمعدل يقل عن 2% . ولهذا الواقع يتفاوت التوزيع السكاني داخل الوطن العربي تفاوتا كبيرا. ولنتذكر مثلا عدد السكان في مصر, الذي تجاوز 100 مليون نسمة, وعدد سكان البحرين. الذي لم يتجاوز بضعة ملايين.

ويتقابل هذا التفاوت السكاني مع تفاوت مماثل على صعيد توزيع الثروة بين أقلية من الدول العربية المالكة, واكثرية من الدول العربية غير المالكة. إن هذا التفاوت أسس لإشكالية الثراء والفقر في الوطن العربي , التي أفضت إلى تفاوت مضاف يكمن في استمرارتباين متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي العربي. فبينما يرتفع في جل الدول العربية ذات الدخل المرتفع, فإنه ينخفض كثيرا في الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض, ومن ثم أضحى الفقر في الوطن العربي ظاهرة عربية تتسع كميا [57]. وتتزامن هذه الإشكالية مع أخرى تكمن, كما تم ذكره أعلاه, في صعوبة توفير الغذاء لعدد سكاني عربي ينمو, فضلا عن إنكشاف غذائي عربي يحتمل أن يتفاقم مستقبلا.

2.3.2 الإختلال العلمي العربي

كجزء من هذا العالم, أدركت الدول العربية أن عليها أن تجعل العلم أحد أولوياتها الآساسية. بيد أن الواقع العربي يفيد أن التوظيف العربي للعلم لم يؤد إلى تحقيق النهوض العلمي العربي المنشود مثلما حصل مع دول محدودة السكان والموارد الطبيعية كسنغافورة وماليزيا. فمع كل التقدم الكمي العربي على صعيد عدد الجامعات الرسمية والخاصة , وعدد الطلاب والطالبات الذين تحتضنهم هذة الجامعات, أو الذين تخرجوا منها, وكذلك على صعيد مراكز البحث والتطوير في الوطن العربي, إلا أن مخرجات هذا التقدم الكمي لم يؤد إلى إحداث تغيير نوعي في منظومة العلم ,والتقانة العربية. فعموم الواقع العربي لا يزال يعيش حالة تكاد تستوي وحالة الآمية العلمية والجاهلية التكنولوجية, كما يؤكد انطونيوس كرم [58]. وإلى هذه الحالة دفعت ثمة معوقات مهمة كانتشارالآمية بين العرب, وبطالة الخريجيين العرب, وهجرة الكفاءات, ومحدودية الانتاج العلمي العربي.

1.2.3.2 إنتشار الآمية

لم تعد الآمية في الوطن العربي تقتصر على الآمية الآبجدية فقط, وإنما أضحت الآمية الثقافية بجانبها. وكلاهما ينتشران عربيا أنتشارا واسعا. ويُرد انتشار الآمية الآبجدية إلى دور التخلف الثقافي والفقر, والتضحية بتعليم البنت لصالح رعاية البيت, فضلا عن نزوع اصحاب الدخول الواطئة إلى إلحاق ابنائهم باعمال دعما

57
58

للدخل المادي على حساب تعليمهم . أما الآمية الثقافية فأنتشارها يعود إلى ظاهرة التراجع العربي عن القراءة.

2.2.3.2 بطالة الخريجين

تُعد ظاهرة البطالة, بتصنيفاتها المتعددة, في الوطن العربي إحدى المشاكل المهمة التي تواجه جل الدول العربية. إذ يصل عدد العاطلين العرب إلى نحو15%, إي 17 مليونا لكنه يزداد ليصل إلى 40% بين الفئتين العمريتين 15و24 عاما, الآمرالذي يرفع عددهم إلى 66 مليون نسمة من أصل 358 مليون نسمة في الوقت الراهن[59] علما أن معدلات البطالة تتباين بين الدول العربية على نحوٍ واضح. ومن المحتمل ان تكون هذه الاعداد قد ارتفعت لاحقا جراء حالات عدم الاستقرارالسياسي في عدد من الدول العربية وتدهور واقعها الاقتصادي, وبضمنه مخرجات إخفاق خطط التنمية الاقتصادية . وظاهرة البطالة العربية لم تعد تقتصر على القوى العاملة غير المؤهلة,وإنما صارت تشمل ايضا بطالة الخريجين الشباب وبنسب متصاعدة, ولا سيما في الدول العربية متوسطة القدرة, والفقيرة, وكذلك في بعض الدول العربية النفطية كالعراق. وقد ذكر ,مدير عام منظمة العمل العربية, فايز المطيري, أن نسبة البطالة بين الخريجين قد تجاوزت ال 20 مليون شاب وشابة من اصحاب المؤهلات العليا [60]. علما إن هذه الاعداد ليست بمعزل عن مخرجات سياسة التوسع الكمي في قبول الطلبة والطالبات في الجامعات العربية وعدم موائمتها مع حاجة المجتمعات العربية لطاقات شابة قادرة على العطاء

3.2.3.2 هجرة الكفاءات العربية

لقد لوحظ , ومنذ زمان, أن الكفاءات العربية, وبشتى الاختصاصات, تهاجر من إوطانها إلى دول في عالم الشمال وبخسائر مالية ومعنوية عالية . لنتذكر أن صناعة العقل المبدع تحتاج لسنوات عديدة طويلة من التعلم والإعداد والخبرة المتراكمة, والرعاية المستمرة. ويذكر , محمد رشيد الفيل, أن هجرة 100 طبيب تتطلب فترة إنتظار تتراوح بين 15–20 عاما لتعويضهم, فضلا عن أن كلفة اعداد الطبيب البديل تقدر بنحو 535000 ألف دولار. [61]

وقد تراوحت الاراء,التي تناولت دوافع هجرة الكفاءات العربية, بين أما ذاتية أو موضوعية, ونرى أن هذه الدوافع وأن تجمع بين الآثنين في أن, إلا إنها ليست بمعزل أيضا عن تشجيع دول الشمال لها,سيما أنها الطرف المستفيد منها وبثمن رخيص. ولهذا, من غير المحتمل, أن تتوقف هجرة العقول العربية إلى خارج أوطانها.

4.2.3.2 محدودية الإنتاج العلمي العربي

59
60
61

يُعد هذا المعوقع حصيلة للمحدودية العددية للباحثين العرب. فعدد هولاء, على الرغم من النمو المستمر في إعداد الخريجين من الجامعت العربية, لم يتجاوز 380 باحث لكل مليون عربي في العقد الثاني من هذا القرن [62], بينما كان, مثلا, لدى اسرائيل 4400 باحث لكل مليون. وقد كان بديهيا أن يفضي هذا العدد المحدود من الباحثين العرب إلى أن يكون الآنتاج العلمي العربي, ولاسيما المنشورفي دوريات علمية محكمة , هو الآخر محدودا. ومما ساعد على ذلك أيضا ضعف عموم منظومة الجامعات والبحث العلمي في الوطن العربي, ووجود ثمة مشاكل حقيقية تعيق تطورها وإنتاجها المعرفي والعلمي ومساهمتهما في عملية التنمية والإبداع,هذا فضلا عن أنه يتم داخل مراكز للبحث والتطوير تعاني أصلا من مشاكل متعددة,وخصوصا المشكلة المالية الناجمة عن تدني الآنفاق العربي على البحث والتطور. ففي عام 2013 لم يتجاوز هذا الانفاق سوى 1%من الانفاق المحلي الإجمالي العالمي, وبما يساوي 15 مليار دولار من أصل إنفاق عالمي بلغ نحو 1477 ملياردولار.[63]

وإدراكا لخطورة ديمومة الحال العربي,علميا وتقنيا, على حاضر العرب ومستقبلهم, عقدت المؤتمرات والندوات, وكثرت الدراسات. وبجميعها اريد تشخيص كوابح الإرتقاء العربي سبيلا علميا لمعالجتها لاحقا. بيد أن هذا الجهد الممتد في الزمان لم يفلح, في العموم, في دفع العديد من صناع القرار العرب إلى الإرتقاء بإستجابتهم إلى مستوى هذه الكوابح, وكأن بينهم والعلم عداء شديد.

3.3.2 الإختلال الآمني

لقد تطور مفهوم الآمن القومي, أوالآمن الوطني كما يسمى أيضا, من مفهوم عسكري ربط الآمن بالإستراتيجية العسكرية للدولة إلى أخرإدرك الآمن بدالة مجتمعية مركبة: دفاعية وتنموية. ابتداءً, أخذ العرب بالمفهوم العسكري للآمن في اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950. ولم يتم تبني الرؤية المجتمعية للآمن القومي إلا في مؤتمر القمة العربية في بغداد عام 1990, الذي أنعقد تحت عنوان"الآمن القومي العربي والتهديدات التي يتعرض إليها وكيفية مواجهتها".

وتفيد خبرة التجربة أن نوعية الإستجابة العربية لتحديات الآمن القومي العربي كانت قد تاثرت بإشكاليات متعددة [64] . ولعل أبرزها إشكالية القطرية–القومية, التي تحكمت بمسيرة العمل العربي المشترك على كافة مستوياته. وتكمن هذه الإشكالية في إسقاط مفهوم الآمن القطري على مفهوم الآمن القومي, بمعنى إسقاط مفهوم يعبرعن واقع محدد على واقع أخر مختلف. وقد استمر الواقع العربي يؤكد هذا التناقض. فمخرجات تغليب الحرص على الآمن القطري ومصالحه على الآمن القومي ومصالحه لم تؤد إلى انكشاف الآمن القطري فحسب.وإنما الآمن القومي أيضا. ومما ساعد على مثل هذا الانكشاف عدم توافر العرب على إرادة

62
63
64

جعل الآمن القومي العربي داعما للآمن القطري العربي, أوالآمن القطري داعما للآمن القومي العربي, سبيلا يؤمن الدفاع عن مصالح العرب, كدول وأمة في الوقت ذاته.

إن الإنكشاف الآمني العربي, الذي يُعد أحدى الحقائق العربية الممتدة في الزمان, لم يكن كافيا لدفع الدول العربية إلى الآخذ بإستراتيجية قومية عليا, ولو حتى بالحدود الدنيا , ترتقي إلى مستوى التحديات الشاملة للآمن القومي العربي. ووراء ذلك يكمن تاثير مجموعة مدخلات متفاعلة, أبرزها: الآرث التاريخي للخلافات والصراعات العربية–العربية, وعدم اليقين الآمني لدى دول عربية متجاورة, ولكن ذات مصالح متباينة وقدرات متفاوته, هذا فضلا عن التاثير الخارجي, الكامن والصريح, في إرادات عربية وتوجهاتها السياسية والآمنية.

2.2 مشهد بداية التغييروالإرتقاء الحضاري العربي

على خلاف الجانب المتشائم لمشهد ديمومة التردي والتراجع الحضاري, يفترض هذا المشهد المتفائل أن حركة الوطن العربي قد تاثرت, حتى عام 2040, بالتراكمات الإيجابية لمخرجات سؤال كان استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة, علي الدين هلال, قد جعله عنوانا لبحث له, هو: ماذا لو اتفق العرب...؟ . فقد راى إن حصيلة هذا الاتفاق ستفضي إلى"...إضاءة النور الآحمر أمام (معطيات) التردي وإحكام القبضة على قوى التشرذم والانقسام...(ويقود) إلى إضاءة النور الآخضر لآخذ مواقع المبادرة على المستوى الإقليمي وتوظيف العلاقات الدولية بما يحقق المصالح العربية..." [65].

وبدورنا, نرى أن التراكمات الايجابية لهذا الآتفاق العربي–العربي ستفضي إلى بداية تبلورواقع جديد في الوطن العربي يتميز, في أن, بالفاعلية الداخلية والخارجية, وإن هذه الفاعلية المركبة ستكون حصيلة لتاثيرثلاث مجاميع أساسية من المتغيرات ,وكالاتي:

فأما عن المجموعة الآولى, فقوامها تبلور إدراك شبه شامل بين صناع القرار العرب مفاده أن إستمرار مقومات التردي والتراجع في الوطن العربي ستفضي إلى تفاقم تحدياته الداخلية والخارجية, وطنيا وقوميا, وأن العرب, بتكاملهم وتكافلهم, يستطيعون الإرتقاء إلى مستوى هذا التحديات تامينأ للإرتقاء الحضاري في الداخل, ودعما للفاعلية الخارجية بشقيها الإقليمي والعالمي خدمة للمصالح القطرية والقومية معا.

ومما سيساعد على ذلك مخرجات تجربة فشل الدولة القطرية العربية في تعاملها,منفردة, مع تحدياتها الداخلية والخارجية, ودور هذه التجربة في دفع صناع القرار العرب إلى التراجع عن المنطق القطري, ومن ثم البحث عن ألية تستطيع تأمين المصالح القطرية والقومية العربية معا. وتبعا للعلاقة الطردية الموجبة بين الإدراك والفعل ,الذي يُترجم عادة هذا الإدراك إلى واقع ملموس, إفضى هذا الإدراك بصناع القرار العرب إلى إتفاقهم على الآخذ برؤية حضارية تكوينية ذات بعد مستقبلي, فضلا عن تخطيط إستراتيجي يجعلان من الإرتقاء بمستويات العمل العربي المشترك إلى مستويات متقدمة من التكامل العربي, بمثابة

65

إولوية عليا لسياساتهم. ونرى أن مثل هذا الإدراك سيكون حصيلة لتاثير مخرجات عدد من المعطيات المحتملة. ومنها مثلا:

أولا, بداية الإنتشارالواسع لثقافة الإنحياز إلى المستقبل بين العرب, هذا, مثلا, جراء أتجاه العديد من الدول العربية إلى الاستمرار في تبني خطط صناعة مستقبلاتها والترويج لها, رسميا ومجتمعيا, فضلا عن حرص الجامعات العربية على نشر هذه الثقافة بين طلبتها عبر جعل التفكير العلمي في المستقبل مادة الزامية على مستوى الدراسات الآولية والعليا, وكذلك تشجيعها للتفكير والبحث العلمي في المستقبل ونشر مخرجاته على نطاق واسع, هذا فضلا عن إيلاء إدوات الإتصال الجماهيري العربية أهمية خاصة لتعميم ثقافة الانحياز للمستقبل بين جماهيرها. فالعرب لا يستطيعون الاستمرار في الإنكفاء على الماضي في وقتٍ ينشغل العالم في التفكير في المستقبل وكيفية صناعته.

ثانيا, تسارع عملية التحول الديمقراطي في كثير من الدول العربية, جراء تزايد عدد سكان المناطق الحضرية, ولاسيما في العواصم العربية, وبضمنه تزايد اعداد المتعلمين والعاملين في مختلف قطاعات الإنتاج, فضلا عن نموالدورالفاعل لهذه الكتلة البشرية, الحضرية–العاملة–المتعلمة في بلورة رأي عام أعمق وعيا وأكثر أستعداداً للتاثير الجاد في أنماط حركة صناع القرار العرب من أجل إعادة هيكلة الواقع العربي على نحوٍ جديد يحقق التغييرالمطلوب من قبلها. ومما سيساعد على ذلك نمو دور وتاثير منظات المجتمع المدني في جل الدول العربية.

ثالثا, أقتران نمط حياة شرائح اجتماعية واسعة بتراكم تحولات كمية وكيفية (نوعية) عميقة [66] ,وبمخرجات لا تجعل الإرتداد عنها ممكنا فحسب, وإنما يدفع بها أيضا إلى أن تتعامل مع معطيات الزمان المتغيرعلى وفق رؤية حضارية تجمع بين الإصالة والمعاصرة, فضلا عن تحمل المسؤوليات الناجمة عن تبنيها للديمقراطية والشفافية, ناهيك عن جعل إعادة هيكلة الواقع العربي وتحقيق التغيير مطلبا جماهيريا واسع الآنتشار.

وأما عن المجموعة الثانية من المتغيرات المؤسسة للواقع العربي الجديد, فمفادها أن إدراك صناع القرارالعرب لمحدودية فاعلية النظام الرسمي العربي دفع بهم إلى الإتفاق على تطوير وإعادة تفعيل دور جامعة الدول العربية والإنتقال بها من منظمة راعية لديمومة الواقع القطري العربي, منذ تاريخ تأسيسها في عام 1945, إلى اخرى تتولى مسؤولية الإرتقاء بالواقع العربي إلى حالة متقدمة من التكامل النظامي الاقتصادي والثقافي, العلمي, والسياسي الداخلي والخارجي, عبر تخوليها صلاحيات واسعة تتيح لها اتخاذ القرارالملزم وتنفيذه, وبضمنه تفعيل كافة الاتفاقات التكاملية المعقودة, عبر الزمان, بين الدول العربية, والمجمدة عمليا. ووراء إناطة مثل هذه الوظيفة التكاملية بجامعة الدول العربية عاملان أساسيان: أولهما, خبرتها الطويلة في أدارة العمل العربي المشترك بمستوياته المتعددة. وثانيهما, التطلع إلى الاستفادة من تجارب ناجحة لمنظمات

66

إقليمة فوق قومية (SupranationaL Organisation) استطاعت الإرتقاء بتكامل دولها الاعضاء إلى أفاق أرحب, رغما عن معطيات الاختلاف بل وحتى الصراع الكامن بين بعضها في الآقل, كالاتحاد الآوربي مثلا.

وأما المجموعة الثالثة, فهي تكمن في أن إدراك صناع القرار لآهمية تاثيرالقدرات العربية وجدوى توظيفها لصالح تحقيق أهداف وطنية وقومية كان قد افضى إلى تأجيج الحاجة إلى الآخذ بقدر عال من التنسيق السياسي الخارجي , وما يتبعه من إداء هادف وفاعل على الصعيد الخارجي, وبحصيلة افادت أن رحلة العرب إلى الإرتقاء إلى مستوى القوة الإقليمية الكبرى قد بدأت.

وفي ضوء مضامين هذه المجاميع من المتغيرات, نفترض إنها قد أدت إلى الآخذ بسياسات مشتركة ذات مخرجات إيجابية على الصعد الداخلية: الاقتصادية, والثقافية, والاجتماعية, والعلمية, والآمنية. وسنتناولها, بإختصار , وكالاتي:

فأما عن الصعيد الاقتصادي, فهو يكمن بالتالي:

اولا, البدء بتفعيل الاتفاقات الاقتصادية السابقة, ولاسيما اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام 1975, واتفاقية السوق العربية المشتركة لعام 1964 التي اريد بهما في وقته الإرتقاء بالتعاون الاقتصادي العربي إلى مستوى اعلى هو التكامل الاقتصادي العربي, هذا فضلا عن الاتفاقية العربية للتجارة الحرة لعام 1998وإستكمال انضمام الدول العربية اليها, وكذلك تحديث الفترة الزمانية السابقة (التي تم تحديدها في وقته بالعقدين 2000–2020) لتنفيذ إستراتيجية التكامل الاقتصادي لتشمل العقدين الثاني والثالث من القرن الحالي.

ثانيا, البدء بإتخاذ تلك السياسات, التي تفضي إلى نمو نسبة حجم التجارة العربية البينية في مجمل الحركة التجارية العربية الخارجية, وبضمنها لغاء تلك المعوقات التي كانت تحد منها سابقا.

ثالثا, إلغاء التشريعات والاجراءات السابقة وغير المواتية, التي حدت من نمو الإستثمار المالي العربي داخل الوطن العربي وأستبدالها بإخرى مواتية, تأمينا للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية العربية المستدامة.

رابعا, إنفتاح الدول العربية المالكة على القوى العاملة من الدول العربية غير المالكة إلتزاما من الآولى بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية وتحقيق التكامل البشري العربي, هذا فضلا عن التطلع إلى إحلال القوى العربية محل سواها غير العربية في مؤسسات القطاعين العام والخاص, إدراكا منها لتهديد هذه القوىالعاملة غير العربية للآمن الثقافي العربي.

وأما عن الصعيد العلمي, فقد أدى إنتشار الوعي العربي, الرسمي والمجتمعي, بمخرجات العلاقة الطردية الموجبة بين ديمومة التخلف العلمي وديمومة التخلف الحضاري, إلى أن يضحى الإرتقاء بالعلم وتطبيقاته العملية من بين الآولويات الإستراتيجية العربية. ونفترض أن إنتشار هذا الوعي قد ادى إلى ثلاثة أنماط مهمة من السلوك العربي :

أولها, أن يصبح الطلاق السابق بين جل صناع القرار العرب والعقول العربية من سمات زمان مضى . وثانيها, النزوع إلى التوسع الكيفي بمؤسسات التعليم العالي والتقني للإرتقاء بنوعية التعليم بكافة مستوياته وطرائقه, متفاعلا مع إلى السعي لتأمين المستلزمات المادية والعلمية لتأمين نجاح هذا النزوع . وثالثا, تبني سياسات يراد بها الحد من هجرة العقول العربية , ودفع العقول المهاجرة إلى العودة إلى اوطانها, مع تأمين تلك المتطلبات الآساسية, التي تساعد على الآستفادة من قدراتهم العلمية في دعم عملية التنمية العربية المستدامة. وبهذا الصدد, لنتذكر تجربة عربية رائدة, هي تجربة العراق الرائدة في نهاية السبيعنيات من القرن الماضي, والتي تجسدت في قانون عودة الكفاءات, والذي افضى إلى عودة مئات منهم , في الآقل, إلى العراق. وقد كنا نحن منهم. ولا يستطيع احداً نكران دورهم الفاعل في تامين الارتقاء الحضاري للعراق, وبضمنه دعم الصمود العراقي خلال سنوات الحصار(1990-2003).

وأما على الصعيد الاجتماعي, فهو يفيد أن الدول العربية قد ذهبت, منفردة و/أو مشتركة, إلى الآخذ بثمة إجراءات في محاولة لإحتواء الآثارالسلبية لواقعها الآجتماعي, وأن مخرجات هذة الإجراءات قد أدت في نهاية عام 2940 إلى بدء تبلورواقع إجتماعي عربي يختلف في كثير من معطياته عن تلك التي اقترن بها مشهد ديمومة التردي والتراجع الحضاري العربي.

وأما عن الصعيد الآمني, فلقد أدى إقتران الوطن العربي , خلال الزمان الممتد إلى عام 2040, بقدرعال من الفاعلية الداخلية إلى إضفاء سمات الحصانة والمنعة على الآمن القومي العربي وعلى نحوٍ جعل الدول الإقليمية ذات المشاريع المناهظة للإرتقاء العربي تتردد عن إختراق الآمن الوطني لثمة دول عربية خشية من مخرجات رد الفعل العربي المشترك حيالها. والشء ذاته ينسحب على القوى الدولية الكبرى.

إن مخرجات هذا المشهد المتفائل قد يدفع إلى القول إنه يستوي والخيال العلمي, أوهو نوع من التفكير الحالم (Wishful Thinking) ,الذي لا علاقة به بمخرجات تلك المعطيات التي يتميز بها الواقع العربي الراهن, والتي تحول دون التغيير والإرتقاء الحضاري.

إن هذا القول, وإن ينطوي على قدرمهم من الصواب, خصوصا وإن حقائق الواقع العربي لم تسمح, في أزمنة الماضي, بنجاح محاولات سابقة رمت إلى تغييرهذا الواقع. بيد أن هذا القول يتناسى, في الوقت ذاته, أن المستقبل لا يكون دوما أمتدادا ألليا لمعطيات الحاضر السلبية, خصوصا عندما يقترن الحاضر برؤية حضارية وأرادة واعية ترفض الآستسلام لمثل هذه المعطيات, وتتطلع إلى التغيير والإرتقاء. وعليه لو افترضنا أن المستقبل هو حصيلة لمشهد واحد يعبرعن معطيات الماضي , ومن ثم ليس مفتوحا على مشاهد متعددة وبديلة, عندها قد لا نستطيع الإجابة على السؤال الآتي: كيف ولماذا استطاعت ثمة دول متخلفة الإرتقاء إلى مستوى الدول السائرة في طريق النمو في وقت قصير نسبيا. ولنتذكر ماليزيا في عهد رئيس الوزراء, مهاتيربن محمد (- 1925)

وإذا كانت ماليزيا, ذات القدرات المحدودة , قد أستطاعت الإنتقال نحو الحداثة خلال زمان قصير نسبيا: 20 عاما, فلماذا لا تستطيع الدول العربية الشئء ذاته ؟ سيما أنها تتوافرمجتمعة على قدرات إستراتيجية واقتصادية وبشرية عالية الآهمية تساعدها على أنجاز الشروط المطلوبة للتغييروالإرتقاء. وقد سبق, لمحمد حسنين هيكل, أن أكد أن العرب لا يستطيعون إلا الإرتقاء, قائلا:" أشعرأن الآمور قد وصلت في منطقة النظام العربي إلى القاع الذي لا تستطيع أن تهوى بعده. وبما أن الحياة في تحول مستمر,فأن الحركة بعد القاع سوف تبدأ في الصعود إلى أعلى, لانه ليس أمام هذه الحركة إتجاه أخر." [67]

وعليه, لا نتفق مع أولئك القائلين,الذين يرون: أن النهظة تحول دونها معطيات غير مواتية راهنة. فنحن نرى أن الظروف الآمثل لولادة أي مشروع نهظوي هي أيضا ظروف الإخفاق والتراجع, هذا لآن هذه الظروف هي الي تحفز نحوالتغيير والإرتقاء.

وفي ضوء ما تقدم, يُعد إتجاه العرب إلى الآخذ بمشهد التغييروالإرتقاء الحضاري أسوء الخيارات بالنسبة للقوى الإقليمة والعالمية ذات المصالح والمشاريع في الوطن العربي, سيما وأن مخرجات هذا المشهد تفرض على هذه القوى التعامل مع العرب كقوة موحدة, وعلى أسس من الندية والمساوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية, بدلا من التعامل معهم على أساس ثنائي وبالضرورة غير متكافئء.

3. القوى الآساسية في النظام الدولي متعدد الآقطاب والتعامل مع الدول العربية

في اعلاه تم القول أن القوى, التي ستتربع على قمة هرم النظام الدولي القادم, ستكون متعددة. ولآن السياسات, التي ستنطلق منها هذه القوى في تعاملها مع الدول العربية, منفردة أو مجتمعة,هي التي ستشكل عمليا كيفية تعامل هذا النظام معها, لا تسمح المحددات تناول أنماط حركة كافة هذه الاقطاب المتعددة حيال هذه الدول, في هذا البحث. لذا سيعمد إلى التركيزعلى بعضها, ولاسيما تلك, التي تتوافرعلى فاعلية داخلية تجعلها الآكثر قدرة على الفعل, ومن ثم تاثيرا دوليا,من سواها, وهي حتى عام 2040 بالترتيب التالي: الولايات المتحدة الآمريكية, والصين, وروسيا الآتحادية, تحديدا. لذا, سنتناول,أولا, انماط السلوك السياسي الخارجي لكل منها حيال الدول العربية, قبل تحديد الخصائص المحتملة لآنماط السلوك العربي حيالها.

وقبل تناول أنماط سلوك هذه القوى, وبالتتابع , تجدرالإشارة إلى نقطتين مهمتين. فأما عن الآولى , فهي أن ماضي وحاضر أنماط سلوك عموم القوى الدولية الكبرى حيال الدول العربية يفيد بإختلافها وكذلك تماثلها في أن[68] . فأما عن الاختلاف, فهو يكمن في أن القوى الكبرى التقليدية/الاوربية لم تتوان, ضمنا أو صراحة, عن محاولة اخضاع الدول العربية لإرادتها عبر ادوات الترهيب . هذا على العكس من القوى

67
68

الكبرى الجديدة/ غير الآوربية, التي جراء حاجتها, الى عموم القدرات العربية متفاعلا مع غياب الآرث الاستعماري عن علاقاتها مع العرب, فضلا عن الاستهداء بمصالحها العليا, عندما كانت الضرورة تقتضي ذلك, لم تتردد, في العموم ,عن بناء علاقات دولية ايجابية مع العرب, كجانب من تطلع عام رما إلى بناء علاقات دولية ايجابية وواسعة لها مع دول العالم سبيلا للارتقاء ببدورها الدولي. لهذا امتدت مضامين علاقاتها مع العرب على مساحات واسعة. بيد هذا التطورلا يعني أن العلاقات الثنائية و/أو الجماعية العربية مع هذه القوة الكبرى الجديدة أو تلك قد خلت من انتكاسات. فهذه كانت لصيقة بها ايضا.

أما عن تماثل انماط سلوك القوى الكبرى التقليدية والجديدة حيال الدول العربية , فهو يكمن في دورها, ضمنا و/أو صراحة, في تكريس معطيات مشهد التردي وتوظيف مخرجاته للحيلولة دون إرتقاء التعاون العربي المشترك إلى مستوى التضامن أو التكامل الحقيقي, هذا لآن مثل هذا المستوى يجعل بضمنه تكرار تجارب عربية جماعية كان لها في وقته تاثير فاعل في السياسات العربية لبعض هذه القوى. ولنتذكر مثلا أثر الحظر النفطي العربي عام 1974 في السياستين الآوربية واليابانية حيال العرب. لذا يُعد مشهد ديمومة التردي , بمعطياته, هو الامثل بالنسبة لهذه القوى.

أما النقطة الثانية ذات العلاقة بإنماط سلوك القوى الكبرى , فهي أن هذه القوى, كغيرها, تنطلق من حصيلة إدراكها لنوعية الفاعلية الداخلية للدول الآخرى التي تتعامل معها, سبيلا لتحديد كيفية تعاملها معاها.

وإنطلاقا من مخرجات معطيات مشهد ديمومة التردي وبداية التغيير ,نفترض أن ثلاثية القوى الكبرى أعلاه, ستتعامل مع العرب على وفق نوعية إدراكها للفرص والتحديات, التي تنطوي عليها معطيات هذا المشهد.

1.3 إنماط السلوك الآمريكي حيال الدول العربية في ضوء معطيات مشهد ديمومة التردي وبداية التغيير

عبر تطورها التاريخي منذ عام 1945 صعودا والسياسة الخارجية الآمريكية حيال العرب تتعامل واياهم أنطلاقا من ثمة أهداف إستراتيجية واقتصادية وسياسية وثقافية عليا كادت أن تكون ثابتة. [69] وقد عمد رؤوساء الإدارة الآمريكية على تحقيقها بغض النظر عن الانتماء الحزبي, سواء الديمقراطي أو الجمهوري ,و/أو المؤسساتي (المؤسسة الشرقية أو الغربية). ومرد ذلك يكمن في ادراك آمريكي لآهمية الوطن العربي في ديمومة حاضرالدور الدولي الآمريكي ومستقبله, هذا فضلا عن تاثيرمقاربة ضمان المصالح الامريكية العليا في الآمن والرفاهية والمكانة الدولية ,التي أستمررؤوساء الإدارات على الانطلاق منها وتحقيقها, بغض النظرعن تاثير سمات شخصياتهم , وتاثير المتغيرات الداخلية, في قراراتهم . لذا يبرزالسؤال الفرعي الآتي: هو, كيف يحتمل أن تتعامل الإدارات الآمريكية المتعاقبة, حتى عام 2040, مع الدول العربية في ضوء معطيات هذا المشهد المركب؟

69

اننا نرجح أن هذه الإدارات ستعمد إلى الآخذ بنمطين متزامنين من السلوك حيال الدول العربية في أن: الآول, يجعل العرب في أن: الاول, وسيعمد إلى الآستفادة من تاثير مخرجات الاختلالات الهيكلية العربية, ومن ثم معطيات مشهد التردي, في السلوك السياسي الخارجي العربي, وبما يجعله منطلقا أساسيا له. أما الثاني, فسيذهب إلى تبني سياسة إحتواء الآفعال العربية الايجابية الناجمة عن معطيات مشهد التغيير و/أومحاولة التكيف معها.

فاما عن النمط الاول, فنراه يكمن في الآتي, مثلا:

1.1.3 من المرجح استمرارالولايات المتحدة في تعاملها مع الوطن العربي على وفق رؤية فكرية مفادة أنه ليس إلا مجرد تجمع جغرافي لمجموعة دول وليس تجمعا لمجموعة قومية مميزة في خصائصها الثقافية, ومن ثم هويتها. ولهذا ستستمر في تغليب تعاملها الثنائي, على الجماعي, مع الدول العربية. إذ أن مثل هذا التعامل الثنائي هو الذي يسمح أن يكون التعامل الثنائي تعاملا بين طرفين غيرمتكافئين في قدرتهما على الفعل, وبحصيلة تكون على حساب الطرف الآكثر ضعفا. وهذا يكون بالضرورة الدولة العربية, التي تتعامل معها الإدارة الآمريكية. هذا فضلا عن العمل على افشال ألمشاريع التكاملية العربية سواء على الصعيد الثنائي, أوالإقليمي, أو القومي العربي, إدراكا منها أن مثل هذه المشاريع جميعا تتؤسس لبزوغ العرب كقوة إقليمية مؤثرة, وهو الآمر الذي تراه الولايات المتحدة يفضي بالحصيلة إلى الاضرار بمصالحها المنشودة في الوطن العربي.

2.1.3 من المرجع استمرار الآخذ بمعيار الآقتراب من الآهداف الآمريكية في الوطن العربي أو الإبتعاد عنها أومناهضتها من قبل الدول العربية,معيارا للتمييز, بين الآصدقاء والاعداء. فأما عن الآصدقاء, فوضعهم سيكون مماثلا لوضع ثمة من يكون طرفا في علاقة غيرمتوازنة مع طرف أخر. فمثل هذه العلاقة, وإن تتيح للطرف الآقل قدرة فرصة الإستفادة من ثمة منافع يقدمها الطرف الآكثر قدرة, ولكن مقابل ثمن الإنسياق وراء مطالب هذا الطرف, وبضمنه حتى أن يكون وكيلا لخدمة مصالحه. والشيء ذاته ينسحب, ضمنا أو صراحة, على جل علاقات الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة . ولنتذكر بهذا الصدد إنسياق ثمة دول عربية وراء سياسة السير إلى الحرب مع العراق, ومن ثم احتلاله عام 2003, مقابل ضمان الآمن الوطني لهذه الدول, الذي كان العراق مدافعا عنه وحاميا له خلال الحرب العراقية– الايرانية .

وأما عن الدول العربية, التي تصنفها الولايات المتحدة كدول غيرصديقة لها, فإنها ستعمد إلى تبني سياسة إحتوائها عبر أدوات متعددة, منها مثلا, فرض العقوبات الآقتصادية عليها, ودعم القوى الداخلية المناهظة لحكوماتها سبيلا إلى أضعافها في مرحلة, ومن ثم إستبدالها,لاحقا, باخرى تتبنى سياسة الإنسياق وراء السياسة الآمريكية. ومن غير المحتمل اللجوء الى توظيف القوة العسكرية لهذا الغرض. فالكلفة البشرية والاقتصادية لهذا التوظيف تحول دون ذلك. والعقل الآمريكي سيبقى يتذكر كلفة غزو العراق واحتلاله عام 2003 والمقاومة العراقية له لاحقا.

3.1.3 من المرجح استمرار تأرجح سياسات الولايات المتحدة حيال الصراعات العربية –الإقليمية بين الآنحياز للطرف غير العربي, أو تبني سياسة الحياد المعلن حيال هذه الصراعات, أو دعم الطرف العربي, ضمنا أو صراحة. فاما عن الآنحياز للطرف ٱلإقليمي, لنتذكرالموقف الآمريكي الداعم لإسرائيل والممتد في الزمان, ومثاله موقفها حيال حرب تشرين الآول عام 1973, ونقل السفارة الآمريكية من العاصمة إلى القدس وافتتاحها رسميا في 14 مايس2018, وتشجيع عملية التطبيع العربي مع إسرائيل. وجراء هذا الدعم الممتد زمانا, من غير المحتمل, حتى وإن تم حل الصراع العربي–الإسرائيلي جراء الآخذ بسياسة التطبيع الشامل مع العرب كافة, من غير المحتمل إن تعمد الولايات المتحدة الآمريكية إلى التخلي عن سياسة ضمان التفوق العسكري الاسرائيلي على العرب. فهذا التفوق هو الذي يؤمن لاسرائيل أمنها الخارجي من تحديات المستقبل.

وأما عن تبني عن سياسة الحياد المعلن, فالسياسة الآمريكية حيال الحرب العراقية–الايرانية (1980–1988) تعبرعنها, كفعل قد يتكرر. فهذه الحرب, التي عبرت في وقته عن ذلك النموذج من تلك الحروب بين دول عالم الجنوب, التي تعمد القوى الدولية المؤثرة إلى تركها, بعد اندلاعها, ممتدة لفترة طويلة, ولاهداف تكمن في مجموعة تلك المصالح, التي اريد بإدامة الحرب أن تحقق بعضها و/أو توطد بعضها الآخر ,هذاعلى الرغم من إنها كانت تستطيع فضها وعلى شاكلة تلك الحروب الإقليمية السابقة على اندلاعها.

وقد كانت الولايات المتحدة احدى تلك القوى الدولية, التي لم تتوان عن توظيف هذه الحرب خدمة لمصالح إستراتيجية واقتصادية وسياسية منشودة. [70] فإستراتيجيا, تجسدت هذه المصالح في الحيلولة, انذاك, دون هيمنة قوى إقليمية مناهظة للسياسة الامريكية , وخاصة العراق أو ايران, على منطقة الخليج العربي, أو كذلك قوة كبرى, وخصوصا الاتحاد السوفيتي, في وقته. وهنا لنتذكر مضمون مبدا كارتر, الذي انطوى على التهديد بإستخدام القوة العسكرية ضد كل من اراد الهيمنة على هذه المنطقة. أما اقتصاديا, فقد كان ابرزها, في وقته, يكمن في ضمان تدفق النفط اليها والدول الاوربية الحليفة , فضلا عن المصلحة الاقتصادية الكامنة في بيع الاسلحة لكلا الطرفين المتحاربين سواء بصيغة مباشرة أو غير مباشرة. أما سياسيا, فالولايات المتحدة كانت واعية أيضا لما تريد: كسب العراق واحتواء التدهور في العلاقة مع ايران بعد احداث 1979 في أن . بيد أنها كانت واعية أيضا لجدوى أن تفضي ديمومة الحرب إلى استنزاف قدرات قوى إقليمية مؤثرة كانت في وقته مناهظة لسياساتها. ومن هنا كان تبني سياسة الجلوس على الكرسيين في أن. وقد ساعد تذبذب ميزان القوى العسكري بين الطرفين في وقته, على تحديد موقفها منهما. فهذا توزع بين تقديم الدعم لآحدهما (العراق), مع الحرص على إبقاء العلاقة مع الطرف الثاني (ايران) في الوقت ذاته.

70

وأما عن إلتزام الولايات المتحدة بضمان الآمن الوطني لدول الخليج العربي, فمرده ذات تلك المصالح إلإستراتيجية والاقتصادية المدعومة بمخرجات علاقة تاريخية وطيدة الجذور. وعلى الرغم من أن علاقات دول الخليج العربي مع الولايات المتحدة الآمريكية ستبقى على الآرجح وطيدة , بيد أن نوعية هذه العلاقات قد لا تفضي, في حالة اندلاع صراع مسلح بين أحدى هذه الدول وايران, إلى تبني الولايات المتحدة تلقائيا لسياسة الانحياز إلى جانب هذه الدولة الخليجية العربية أو تلك, ومن ثم قد لا تكون هذه العلاقات الخليجية العربية– الآمريكية الوطيدة حائلا دون تبني الولايات الآمريكية لثمة انماط من السلوك تختلف مضامينها بإختلاف طبيعة علاقاتها السائدة في وقته مع اطراف هذا الصراع. وبهذا الصدد نفترض ثلاثة مشاهد محتملة:

فأما عن المشهد الاول, الذي يتميز, في حالة تبادل الولايات المتحدة علاقات الصداقة مع الطرفين, بالحرص على التدخل, كطرف ثالث محايد, وتوظيف هذه العلاقات سبيلا لتهدئة الصراع أولا, ومن ثم تسويته سلميا لاحقا, عبر صيغة الحلول الوسط. هذا لآن الفشل في حل هذا الصراع أمريكيا سيفضي إلى تدخل أطراف دولية أخرى ذات مصالح مهمة في منطقة الخليج العربي, ومن ثم توظيفها لهذا الصراع لصالحها, فضلا عن أنه سيكون دليلا مضافا على تراجع القدرة الآمريكية على التاثير حتى في تفاعلات اصدقائها, وفي منطقة جغرافية كانت دوما ضمن مصالح الآمن القومي الآمريكي.

وأما عن المشهد الثاني, والذي يفيد بتبادل الولايات المتحدة لعلاقة التعاون مع الطرف الخليجي العربي وعلاقة الصراع مع الطرف الايراني, فإنه ينطوي على تبني اياها لسياسة داعمة للطرف العربي عبر ثمة ادوات, ومنها التهديد بإستخدام القوة و/أو استخدامها على نحوٍ منفرد أوجماعي عبر الآمم المتحدة سبيلا لردع الطرف الآيراني.

وأما عن المشهد الثالث, والذي يعبرعن علاقة أمريكية متوترة مع الطرفين الخليجي العربي والايراني , فإنه يكررذات المشهد, الذي اقترنت به السياسة الامريكية حيال الحرب العراقية–الايرانية . بيد أن الولايات المتحدة قد تذهب الى ابعد من ذلك, خصوصا عندما تدرك ان ميزان القوة يتجه نحوالطرف الايراني. ففي هذه الحالة قد لا تتردد عن توظيف الاستخدمات المتعددة للقوة العسكرية, ابتداء بالتهديد بإستخدامها وانتهاء باستخدامها فعلا, إن استدعت الضرورة ذلك, هذا للحيلولة دون التحكم الإيراني في منطقة الخليج العربي, ومن ثم تهديد المصالح الآمريكية فيها.

وأما عن النمط الثاني من أنماط السلوك الآمريكية حيال الدول العربية , فنراه يكمن أساسا في احتواء الافعال الناجمة عن الإندفاعة العربية نحو التغيير أو التكيف معها. ومثالها الاتي:

1. من المرجح أن تعمد الولايات المتحدة إلى تبني ثمة افعال ذات مضامين مختلفة ترمي إلى تشجيع بقاء العرب أسرى لمصالحهم القطرية الضيقة, من ثم السلوك الناجم عنها, إنطلاقا من إدراكها أن حصيلة الاندفاعة العربية نحو تغيير الواقع العربي نحو الاحسن ستفضي, بالضرورة, إلى بناء قوة عربية إقليمية

كبرى وقادرة على التصدي لتلك السياسات الخارجية الساعية إلى الهيمنة على حاضر العرب ومستقبلهم, ومنها الآمريكية. بيد إن نجاح هذا السلوك الآمريكي يتوقف على كيفية قيام الدول العربية الآكثر تاثيرا, ومن ثم الدول العربية الآخرى , بالتعامل معه. وانطلاقا من أن مشهد ديمومة التردي وبداية التغيير لا يلغي بقاء الدول العربية دولامستقلة ذات سيادة, ومن ثم دولا تتخذ القرارات على وفق متطلبات مصالحها الوطنية, من المحتمل أن يقترن تعامل الدول العربية مع الولايات المتحدة بأحد الإحتماليين:

فأما عن الإحتمال الآول, فيتجسد في رد فعل عربي شبه شامل ورافض للنزوع الآمريكي الرامي إلى الحد من وتائرتصاعد عملية التغيير العربي. وحيال ذلك, قد تتجه الولايات المتحدة إلى التصلب في مواقفها حيال العرب, أو التراجع غير المعلن دعما السمعة الدولية. ولعل من نافلة القول أن أقتران السياسة الامريكية بهذا الإحتمال أو ذاك يتوقف على نوعية الإدراك الآمريكي لمدى الاستعداد العربي للصمود أمام سياسة التهديد والترغيب الآمريكية حيالهم.

وأما عن الإحتمال الثاني, فهو الآنسياق العربي وراء السياسة الامريكية, جراء تاثير تلك المدخلات المتعددة, التي كرست علاقة التبعية العربية للولايات المتحدة عبر الزمان.

2. من المرجح أيضا أن تتبني الولايات المتحدة لسياسة خارجية حيال العرب لا تنطوي على تعطيل عملية التكامل النظامي العربي فحسب, وإنما أيضا على توظيف الصراعات الداخلية في تلك الدول العربية المؤثرة وسواها, التي تعاني من إشكاليات اثنية و/أو دينية–طائفية و/أو اجتماعية–سياسية, سبيلا لإشغالها وإستنزافها داخليا, ومن ثم الحد من أنغماسها في عملية التكامل العربي. والشئء ذاته ينسحب على تلك الصراعات العربية مع تلك الدول الآقليمية ذات المشاريع القومية المناهظة للتكامل النظامي العربي.

3. ينطوي مشهد التغيير العربي أيضا على ابعاد خارجية تتجسد في أستقلالية السياسة الخارجية العربية , وبضمنه بناء علاقات وطيدة ومتوازنه مع جل القوى الكبرى التقليدية وتلك البازغة. ولان هذه القوى, ولاسيما تلك التي ستكون في حالة تنافس أو صراع مع الولايات المتحدة, ستسعى بالضرورة إلى بناء علاقات واسعة مع العرب, لآهميتها بالنسبة لها, نفترض, وبإرجحية عالية, أن الولايات المتحدة ستعمد ليس فقط إلى تبني سياسة التهديد والترغيب للحد من تطور العلاقات العربية مع تلك القوى, وإنما أيضا إلى إلحيلولة دون أن تكون مخرجات هذه العلاقات مدخلا لتحقيق حالة التوازن في العلاقات العربية–الآمريكية, و/أو أن تكون مدخلا داعما مضافا لتطلع هذه القوى الصعود إلى قمة الهرم السياسي الدولي .

2.3 أنماط السلوك الصيني حيال الدول العربية في ضوء معطيات مشهد ديمومة التردي وبداية التغييرا

إنطلاقا من عموم التوجه البراغماتي للسياسة الخارجية الصينة متفاعلا مع مخرجات المعطيات السلبية والآيجابية للواقع العربي, الذي يفيد به هذا المشهد, نفترض أن الصين ستتعامل مع الدول العربية خلال الزمان الممتد إلى عام 2040, انطلاقا من الفرص,التي ترتبها معطيات مشهد ديمومة التردي, وكذلك من

التحديات, التي تفرضها معطيات مشهد بداية التغيير, ومن ثم ستكون سياستها الخارجية حيال العرب حصيلة لمعطيات هذا المشهد المركب, كالآتي على الآرجح:

1.2.3 ستعمد الصين إلى تطويرعلاقاتها مع الدول العربية النفطية, كل على انفراد في العموم , تأمينا لمصالح أقتصادية مهمة, وخصوصا النفطية منها. هذا جراء إستمرار حاجة الصين العالية للنفط العربي جراء متطلبات ديمومة نموها الاقتصادي, وكذلك لجل الاسواق العربية الواسعة, فضلا عن تطوير العلاقة مع الدول العربية الآخرئ ذات التاثيرالسياسي في حصيلة التفاعلات العربية– العربية لاغراض قوامها دعم تكريس الوجود الصيني في عموم الوطن العربي. ويدعم هذا النزوع مبادرة الحزام والطريق الصينية, التي تُعد مشروعا صينيا إستراتيجيا لتعميق الإعتماد الاقتصادي والعسكري والسياسي المتبادل بينها ولدول, التي تشملها هذه المبادرة. لذا ,من المحتمل أن تستمرالعلاقات العربية–الصينية في تطورها المستمر, كما ونوعا, وعلى شتى الصعد. ولنتذكر أن هذا التطور,كان قد افضى في عام 2019, إلى أن تشكل الدول العربية, على الصعيد الاقتصادي مثلا, سابع شريك تجاري للصين وبحجم تبادل تجاري مرتفع بلغ 146 مليار دولار وبزيادة نسبتها 9% على اساس سنوي.[71] ((اذكر كتاب هاني عن الصين ضمن المصادر)

ويؤشر التفضيل الصيني للتعامل الثنائي مع العرب على التعامل الجماعي, أن الصين تدرك, كسواها من القوى الكبرى, أن هذا النمط من التعامل يدفع بالعرب إلى التفاوض معها انطلاقا من مركز ضعيف تتيح مخرجاته لها القدرة على تحقيق ما تصبو إليه, وبإقل الاكلاف المقبولة.

2.2.3 وجراء التطورالإيجابي, الذي يحتمل أن تشهده العلاقات العربية–الصينية في ضوء هذا المشهد المركب, من المرجح أن تتبنى الصين سياسة الحياد الرسمي المعلن حيال الآزمات والصراعات العربية– العربية . أما بالنسبة للآزمات والصراعات, التي تندلع بين دولة, أو مجموعة دول, عربية ودولة إقليمية ترتبط مع الصين بعلاقات واسعة كايران مثلا, فمن المحتمل أن تتحدد السياسة الصينية حيال كلا الطرفين على وفق نوعية إدراكها لمدى إهمية دورها في تحقيق مصالحها المتوخاة. فعندما تكون هذه الآهمية على مستوى مماثل أو متقارب, عندها من المرجح أن تذهب الصين إلى تبني سياسة الحياد الرسمي المعلن مع بذل الجهد, المنفرد و/أوالمشترك, للحد من تصاعدها سبيلا لتسويتها, باعتبارأن هذه السياسة تفضي إلى دعم العلاقات المتبادلة مع أطراف هذه الآزمات والصراعات, بعنصر مضاف . ولكن عندما تولي الصين أهمية أعلى لصالح الطرف العربي, فإنها, وبإحتمال عال, ستعمد إلى تبني سياسة اكثر ميلا ودعما للطرف العربي مع الإبقاء على انفتاحها على الطرف الإقليمي مستمرا.

بيد أن الصين , وقدر تعلق الآمر بالصراع العربي–الإسرائيلي, ستذهب إلى دعم الجهود الدولية لتسويته سلميا. ومما يساعد على ذلك, متغيران مهمان: أولهما , إتجاه العرب إلى تسوية هذا الصراع على وفق معادلة الدولتين. وثانيهما ,توظيف الصين مخرجات علاقاتها المتطورة مع اسرائيل سبيلا لآحتواء التدهورفي

71

العلاقات الصينية– الآمريكية, الذي سيكون, في عام 2040, قد تصاعد ربما إلى مستوى الحرب الباردة. وللفوائد الناجمة عن علاقتها متعددة المضامين مع اسرائيل, من المرجح أن تشهد العلاقات الصينية– الإسرائيلية نموا مضطردا. ومما يساعد على ذلك ليس فقط سياسة التعاون مع الجميع التي تنتهجها الصين منذ عام 1977 , وإنما أيضا إدراك الصين أن هذا النمو لا يفضي إلى مخرجات يمكن أن تؤثرسلبا في علاقاتها مع العرب. فالصين استمرت ترى أن تطورعلاقاتها مع اسرائيل لا يتقاطع مع تطورعلاقاتها مع العرب.

3.2.3 أما في حالة اندلاع أزمة بين دولة, أو مجموعة دول,عربية وبين قوة دولية كبرى, تتبادل الصين واياها علاقة التعاون, فمن المحتمل أن تعمد الصين إلى التدخل كطرف ثالث محايد لتسويتها مستفيدة من علاقاتها الوطيدة مع كلا الطرفين. فإذا لم تستطع ذلك, فإنها قد تأخذ بسياسة الحياد المعلن تأمينا لمصالحها معهما. بيد أن الآمرسيختلف في حالة الآزمة بين دولة, أو مجموعة دول, عربية وبين قوة دولية كبرى ترتبط مع الصين بعلاقة صراع. ففي هذه الحالة, من المحتمل إنها ستكون بجانب الطرف العربي. ومما سيدفعها إلى ذلك ليس نزوعها إلى رفد تطورعلاقاتها مع الطرف العربي بمدخل مهم مضاف فحسب, وإنما أيضا تطلعها إلى دعم مصداقيتها الدولية, ولاسيما لدى دول عالم الجنوب, بإعتبارها القوة الدولية الكبرى, التي لم تتوان عن الوقوف بجانب هذه الدول في نضالها من اجل التحرر , والاستقلالية, والنهوض الحضاري, منذ عهد ماوتسي تونغ .

4.2.3 من المحتمل أن تنطوي طبيعة علاقات التعاون و/أوالصراع بين الصين والولايات المتحدة الآمريكية على تاثيرمختلف نوعيا في طبيعة العلاقات العربية– الصينية. فالعلاقات الصينية–الآمريكية عندما تتسم بخاصية التعاون, فإنها ستتيح للصين فرصة مضافة لتطوير علاقاتها مع العرب, سيما وإن التعاون الصيني –الآمريكي قد يلغي الضغط الآمريكي على الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة للحد من علاقاتها مع الصين. والعكس كذلك صحيح أيضا. فالعلاقات الصينية–الآمريكية عندما تقترن بخاصية الصراع, فإنها قد تدفع بالولايات المتحدة إلى استثمار علاقاتها الوطيدة مع الدول العربية من أجل أن تتبنى ذات السياسة الآمريكية حيال الصين, حتى وإن انطوى ذلك على ايقاع ضرر في المصالح العربية. فجانب التردى, من مشهد التردي وبداية التغيير العربي, لا يتيح للدول العربية الصديقة للولايات المتحدة مقاومة الضغوط الآمريكية عليها.

5.2.3 أن العلاقة التعاون و/أوالصراع بين الصين والولايات المتحدة الآمريكية عندما تتزامن مع علاقة متوترة بين أحدى الدول العربية والولايات المتحدة الآمريكية , فإن الصين, وتبعا لطبيعة علاقتها مع هذه الدولة العربية, قد تعمد إلى الآخذ بإحدى هاتين السياستين: فإما عن السياسة الآولى, فهي الوقوف مع هذه الدولة العربية . وهذا يشترط أن تكون علاقة الصين مع هذه الدولة قد أضحت على درجة عالية من العمق والشمول والمردودات العالية, وبمخرجات تشجع الصين على تبني سياسة قد تفضي إلى رفد التوترفي

علاقتها مع الولايات المتحدة بعنصر مضاف. ولا نفترض أن الصين سوف تعمد إلى الآخذ بمثل هذه السياسة, حتى لو كانت لها علاقات وطيدة ومتشعبة مع هذه الدولة العربية. فالصين تولي علاقاتها مع الولايات المتحدة أولوية خاصة, حتى لو أنها استطاعت بعد عام 2030 تحقيق نزوعها التحول الى مرتبة القوة الاقتصادية الآولى في العالم.

وأما السياسة الثانية, فهي تكمن في امتناع الصين عن التصويت على ثمة قراريراد اتخاذه في مجلس الآمن الدولي بالضد من الدولة العربية ذات العلاقة المتوترة مع الولايات المتحدة الآمريكية. ولنتذكر بهذا الصدد ممارسات التصويت الصيني ازاء قرارات مجلس الآمن الدولي حيال العراق قبل الاحتلال عام 2003. ونحن نرجح هذه السياسة , سيما أنها تتماهى مع كيفية إدارتها لسياستها الخارجية منذ عام 1977 وبما يؤمن لها ضمان مصالح منشودة ,فضلا عن إرضاء هذه الدولة العربية جراء عدم وقوفها مع الطرف الآمريكي ضدها, كذلك إرضاء الطرف الآمريكي عبرتبني سلوك الإمتناع عن التصويت داخل مجلس الآمن الدولي ضد القرار, الذي تدعو إليه .وتجدر الإشارة إلى أن الآمتناع عن التصويت في مجلس الآمن الدولي لا يحول دون اتخاذ القرار المرغوب فيه , هذا على العكس من حق الفيتو الذي تتمتع به كافة الدول دائمة العضوية في هذا المجلس.

6.2.3 في عام 2040 ربما تكون الصين قد استطاعت تجاوز الولايات المتحدة الآمريكية اقتصاديا, وإنها صارت أقرب إلى قمة الهرم الدولي, التي تسعى إليها. أن تحول الصين إلى قوة اقتصادية عظمى, ومن ثم بالضرورة إلى قوة سياسية عظمى, سيجعلها تتعامل مع العالم انطلاقا من سياسات الترهيب والترغيب, وهو الآمر الذي سينسحب بالضرورة أيضا على أنماط سلوكها حيال العرب.

ومما سيساعد على ذلك مدخلان أساسيان: الآول ,أن علاقات تبادل المصالح العربية–الصينية ستكون في عام 2040 قد تطورت على نحو اعمق واشمل, ومن ثم صارت الآعتمادية المتبادلة أوطد مما كانت. إن هذه الآعتمادية ستدفع الصين إلى تبني أفعال الترغيب خدمة لمصالح منشودة أساسا. بيد أن هذه السياسة لا تحول دون اللجوء أيضا إلى أفعال الترهيب, عند الضرورة . و نرى أن مخرجات معطيات مشهد التردي عندما تتغلب على تلك ذات العلاقة بمشهد التغيير, فإن الاولى لا تسهل على الدول العربية مقاومة افعال الترهيب الصينية. أما المدخل الثاني, فهو أن الصراع الآمريكي–الصيني سيكون قد تصاعد إلى مستوى الحرب الباردة الجديدة. وتفيد تجربة الحرب الباردة الآمريكية–السوفيتة السابقة أن الصراع على المناطق الحيوية في العالم كان أحد خصائصها, ومنها الوطن العربي. وكما تحمل العرب, كسواهم, كلفة هذا الصراع أنذاك, كذلك من المرجح أن يتكرر الشيء ذاته جراء الصراع الآمريكي–الصيني.

7.2.3 إنطلاقا من التقاطع بين تبني الصين لسياسة خارجية واعية لآهدافها المنشودة ومدركة لإدواتها وبين أداء عربي يعبرعن مخرجات مشهد يتأرجح بين معطيات التردي وبداية التغيير, يُعد هذا المشهد هو

الآمثل أيضا بالنسبة للصين, سيما أنها يتيح لها تحقيق ثمة مصالح مهمة منشودة من قبلها باكلاف غير باهظة .

3.3 أنماط السلوك الروسي الآتحادي حيال الدول العربية في ضوء معطيات مشهد ديمومة التردي وبداية التغيير

لقد عمدت روسيا الاتحادية , بقيادة رئيسها, بوتن ,إلى إعادة هيكلة علاقاتها الخارجية. وقد تضمن ذلك إستعادة العلاقات مع الدول العربية الصديقة للاتحاد السوفيتي السابق, ولاسيما تلك التي تخلى عنها غورباتشوف سبيلا لدعم العلاقة مع الولايات المتحدة الآمريكية, كالعراق خصوصا. وكذلك تطوير العلاقات مع تلك الدول العربية, التي دفع وقوف الاتحاد السوفيتي السابق بالضد من العراق بعد دخوله الكويت عام 1991, إلى أما تأسيسها أو إعادة تفعيلها. ولنتذكرهنا الإنفتاح الخليجي على روسيا الاتحادية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

وإتساقا مع نزوع الرئيس الروسي الاتحادي, بوتين, إلى الإرتقاء بالدور الدولي لبلاده متفاعلا مع توجه عربي نحو توطيد وتعميق العلاقات مع القوى الكبرى التقليدية والبازغة , يفترض هذا المشهد أن العلاقات العربية– الروسية ستكون في عام 2040 قد وصلت إلى مستوى اكثر تطورا من الزمان السابق على هذا العام, وأن هذا المستوى من التطور قد إتاح ثمة فرص, لكلا الطرفين العربي–الروسي الاتحادي, لتحقيق ثمة مصالح منشودة: أنية, وكذلك أسس لآخرى بعيدة المدى .

ومما سيساعد على ذلك تبلورإدراك عربي–روسي مشترك بالحاجة المتبادلة لمثل هذا المستوى من العلاقات المتطورة, سبيلا لتحقيق مصالح متبادلة . فمخرجات العلاقة المتطورة العربية– الروسية ستكون داعمة ألى تأمين دعم مضاف لمعطيات الفاعلية العربية. داخليا وخارجيا أسست هذه المعطيات, كما أن مخرجات هذه العلاقة ستكون قد دعمت تحقيق ذات تلك المصالح عن الطرف الروسي الآتحادي, فإنطلاقا من إنه يرى ذاته بمثابة الوريث لروسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي السابقين , فمن المرجح أنه سيعمد إلى تحقيق تلك المصالح الآمنية والاقتصادية والسياسية التي دفعت بالروس السوفيت, في وقته, إلى ايلاء بعض الدول العربية أهمية عالية في استراتيجيتهم الكونية, ومن ثم الاستمرار في أيلاء سياسة تطوير ودعم علاقة التعاون الروسي مع هذه الدول ذات الآهمية السابقة .

1.3.3 بيد أن دعم روسيا الآتحادية للعرب سيبقى محكوما بسقف قد لا تستطيع, أو قد لا تريد, تجاوزه, هو أن لا تدخل في صراع دولي , وخصوصا مع الولايات المتحدة, تفضي مخرجاته إلى استنزاف بعض قدراتها على الفعل الدولي الهادف والمؤثر. فروسيا الاتحادية تعلمت من تجربة إنهيار الاتحاد السوفيتي السابق. فهذا الإنهيارلا يعود إلى مخرجات سياسة الرئيس السوفيتي الاسبق, غورباتشوف فحسب, وأنما أيضا إلى الاكلاف الاقتصادية الباهظة لصراعها الممتد مع الولايات المتحدة الآمريكية.

2.3.3 لذا لا يفترض مشهد ديمومة التردي وبداية التغيير أن روسيا الاتحادية ستكون مستعدة من أجل تغليب مصالحها مع العرب على مصالحها مع الدولة الآمريكية, طالما أن تاثيرها الدولي مستمرا. فكما هو الحال مع الاتحاد السوفيتي, سابقا, كذلك هو الحال مع روسيا الاتحادية, حاليا . فالعلاقة مع الدولة الآمريكية تبقى تحضى على مر الزمان بأولوية أعلى . لذا عندما تتقاطع مصالحها مع العرب مع مصالحها مع الولايات المتحدة الآمريكية , فمن المرجح إنها ستسعى إلى الاخذ بسياسة تؤمن إرضاء العرب والآمريكيين في أن.

كذلك من غير المحتمل أن تعمد روسيا الاتحادية, في حالة اندلاع صراع بين دولة عربية ذات علاقة طيبة معها, وعلاقة متدهورة مع الولايات المتحدة الآمريكية, إلى الوقوف رسميا بجانب الآولى. فروسيا الاتحادية, كالاتحاد السوفيتي السابق,الذي لم يكن, حتى في زمان ازدهار العلاقات العربية– السوفيتية, مستعدا للتضحية بعلاقاته مع الولايات المتحدة الآمريكية من أجل أصدقائه العرب [72]. على أن هذا السلوك لا يلغي احتمال عدم تردد روسيا الاتحادية عن معارضة السياسة الامريكية حيال دولة عربية صديقة لها سواء بالقول و/أو عبر التهديد بإستخدام حق النقض في مجلس الآمن الدولي, في حالة توجه الولايات المتحدة إلى مجلس الآمن الدولي لآضفاء الشرعية الدولية على سياسة تنوي تبنيها ضد هذه الدولة العربية.

3.3.3 من المحتمل أن يتم الاخذ بتوجه يتماثل مع ذلك الدولي, أالذي يتجسد في تفضيل التعامل الثنائي مع الدول العربية على التعامل الجماعي معها . لذا ستعمد روسيا الاتحادية , في العموم, إلى التعامل مع كل من هذه الدول تبعا لسياسة محددة خاصة بها, إلا أذا اقتضى الآمر غير ذلك. ومما يدفع إلى ذلك أمران: أولهما, تباين طبيعة العلاقات الروسية مع كل دولة عربية على حدة جراء تنوع المصالح الروسية مع الدول العربية. وثانيهما, تباين الآولويات التي تنطلق منها كل دولة عربية في تعاملها مع روسيا الاتحادية, ومحدودية الآولويات المشتركة التي تحدد مضامين السياسات العربية حيالها.

4.3.3 من المرجح إتجاه السياسة الروسية الاتحادية إلى أختيار سياسة الحياد الرسمي المعلن حيال الصراعات العربية–العربية , وكذلك الصراعات العربية– الإقليمية, التي تكون أطرافها جميعا ذات علاقة وطيدة بها. ولا يلغي هذا الاحتمال إنها قد تتدخل لتسوية هذه الصراعات سلميا تجنبا لتلك الحالة, التي قد تفضي مخرجاتها إلى أيقاع الضرر في مصالحها, خصوصا, سيما وإن هذه السياسة (الحياد) تتيح إبقاء الجسور مفتوحة على أطراف الصراع كافة. ولنتذكر, بهذا الصدد ومرة أخرى, مخرجات مثل هذه السياسة, التي تم اعتمادها من قبل عدد من الدول. ومن بينها الاتحاد السوفيتي السابق, حيال الحرب العراقية– الايرانية .

ان حرص روسيا الاتحادية على أن تكون مع الجميع تأمينا لثمة مصالح منشودة, سيجعلها, على الآرجح, تتبنى هذه السيلسة. بيد أن سياسة الحياد الرسمي المعلن عندما تكون محددودة الفائدة بالنسبة لها , فإن

72

هذا قد يفضي بها إلى تبني سياسة ألانحيازإلى تلك الدولة العربية, التي تدرك أن دعمها لها سيحقق لها منفعة اعظم واشمل. والشيء ذاته, أي تبني الحياد الرسمي المعلن, قد ينسحب على الصراعات العربية – الإقليمية وخصوصا مع إيران. ولنتذكر أن روسيا الاتحادية , كالاتحاد السوفيتي السابق, استمرت حريصة على أيلاء علاقتها مع إيران أولوية خاصة, هذا جراء تاثير متغيرات روسية متعددة, ولاسيما الجغرافية وألآمنية والاقتصادية والسياسية .

5.3.3 وكما أن الصراع العربي– الإسرائيلي كان بمثابة المدخل الرئيس, الذي عمد الاتحاد السوفيتي السابق إلى توظيفه من أجل تحقيق تقارب وثيق مع ثمة دول عربية, كذلك من المحتمل أن تعمد روسيا الاتحادية إلى الشيء ذاته ولكن ضمن محددات قديمة وجديدة, ومثالها استمرار الدعم الآمريكي المطلق لاسرائيل, وذهاب صناع القرار العرب, سرا و/او علانية إلى تطبيع العلاقات مع الآخيرة, أوإلى تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي, بصيغة أو أخرى متفق عليها , فضلا عن تطور العلاقات الروسية الاتحادية– الاسرائيلية. لذا يفترض هذا المشهد أن الدور الروسي سيبقى جراء هذه المحددات أقل فاعلية بالمقارنه مع نوعية هذا الدور في عموم مرحلة ما قبل الانهيارالسوفيتي.

6.3.3 من المرجح أن تتبنى روسيا الاتحادية لسياسة خارجية حيال الوطن العربي تتماهى خصائصها الآساسية أيضا مع الجانب المشرق من مشهد ديمومة التردي وبداية التغييرالعربي . فمخرجات هذا الجانب تفضي إلى بداية بروز العرب كقوة أقليمية مؤثرة, الآمر الذي سيدفع بروسيا الاتحادية إلى الترحيب بالحالة العربية الجديدة وستذهب إلى دعمها, ومن ثم تطوير علاقة وطيدة مع الدول العربية كأحد السبل لتعزيز مكانتها الدولية. بيد أن ذلك لا يعني أن الدعم الروسي للعرب سيتجاوز ذلك السقف الذي يشكل تهديدا لعلاقاتها مع قوى كبرى أخرى كالولايات المتحدة الآمريكية.

وسياسة الارضاء المتوازن قد تنسحب أيضا عل كيفية تعامل روسيا الاتحادية مع االصراعات العربية– الإقليمية, وخصوصا عندما ترتبط هي مع الطرف الإقليمي غير العربي بعلاقات متطورة, كأيران, و/أو عندما يكون هذا الطرف مرتبطا بعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الآمريكية . فسياسة التوازن بين الآطراف المتصارعة يراد بها تجنب مخرجات احتمال أن يؤدي الآنحياز الروسي إلى الجانب العربي إلى تدهور العلاقة الروسية مع هذا الطرف غير العربي, ومن ثم مع الولايات المتحدة.

7.3.3على أن السياسة الروسية ستكون أمام مواقف صعبة عند اندلاع صراع إقليمي بين طرف عربي وأخرغيرعربي يتبادل العلاقة الوطيدة مع الولايات المتحدةالآمريكية, أو بين طرف عربي يتبادل العلاقة الوطيدة مع روسيا الاتحادية, وأخرغيرعربي يتبادل العلاقة المتوترة معها. ففي مثل هذه المواقف من المحتمل أن تذهب روسيا الاتحادية إلى الخيار بين بديلين: اولهما, أما دعم الطرف العربي, حتى وإن ادى ذلك إلى التاثير سلبا في علاقتها مع الطرف الآقليمي غير العربي .أو ثانيهما, الذي يكمن في تبني سياسة الحياد الرسمي حيال هذا الصراع, سيما وإن هذه السياسة تتيح إبقاء الجسورمفتوحة على أطراف الصراع

كافة. مثل تلك التي تم اعتمادها اثناء الحرب العراقية–الايرانية من قبل الدولتين العظميين . أن حرص روسيا الاتحادية على أن تكون مع جل الجميع , قدر الامكان, سبيلا لتامين ثمة مصالح منشودة, سيجعلها على الآرجح تتبنى هذا البديل الثاني .

8.3.3 إن اتجاه العلاقات العربية– الروسية إلى التطورالواسع, خلال الزمان الممتد إلى عام 2040, لن يفضي بالولايات المتحدة الآمريكية إلى تجاهل مخرجاته, سيما وأنه يحدث في منطقة جغرافية ستبقى مهمة للآخيرة, هذا على الرغم من بدء إنتقال الإهتمام الآمريكي إلى منطقة شرق أسيا سبيلا لآحتواء التاثير الصيني المتصاعد فيها, ومن ثم يشكل تهديدا جادا لمصالحها الإقليمية والعالمية. لذا يفترض هذا المشهد أن الولايات المتحدة الآمريكية ستحاول الحد منه, في الآقل, عبربذل جهد مباشر على روسيا الاتحادية, وكذلك على دول عربية صديقة لها, في أن .

فأما عن الحركة على روسيا الاتحادية, فإنها قد تقترن بمحاولة مقايضة بعض جوانب تطور العلاقات الآمريكية–الروسية بالحد من تطورالعلاقات الروسية– العربية. وأما عن الحركة على الدول العربية, فإنها قد تقترن بتوظيف أدوات الترغيب والترهيب لدفع هذه القوى بعيدا عن الاتحاد الروسي. بيد أن نجاح هذه الحركة المركبة, يتوقف على مدى إستجابة صانع القرار الروسي والعربي لها. فمن جانب, نرى أن نجاح هذه المحاولة الآمريكية حيال الجانب الروسي تتوقف على نوعية تقدير صانع القرارالروسي الاتحادي لمدى ألآهمية الاستراتيجية لعلاقة دولته مع كل من الآمريكيين والعرب في الحاضر والمستقبل .فإذا إدراك أن نزوعه إلى استعادة دور بلاده كقوة دولية مؤثرة يتطلب ان تكون علاقتها جيدة مع كل منهما, فمن المحتمل أن يتم الذهاب إلى الآخذ بسياسة تؤمن ارضاء كل من الطرفين معا .

وأما من الجانب الثاني, فإن نجاح هذه المحاولة الآمريكية حيال الدول العربية سيتوقف على مدى تقدير صناع االقرارالعرب لأهمية علاقات دولهم مع كل من الدولتين: الآمريكية والروسية. ومن المرجح ان يتم إستمرار العرب في إيلاء العلاقة مع الولايات المتحدة الآمريكية أولوية على العلاقة مع روسيا الاتحادية, ولكن مع الآخذ بسياسة استمرارالعلاقات الطبيعية مع الآخيرة في الوقت ذاته. ومما يفضي إلى هذا التفضيل تاثير ذلك العمق التاريخي للعلاقات العربية – الآمريكية وأنتشارها على صعد شتى, ومن بينها الدعم الآمني, وخصوصا بالنسبة لدول الخليج العربي. هذا جراء إستمرارالتهديد الإيراني لإمنها الوطني, هذا حتى في حالة وصول قيادة أخرى مختلفة إلى قمة الهرم السياسي الايراني. فالعداء للعرب متأصل في الثقافة الايرانية–الفارسية.

4. الآداء السياسي الخارجي العربي حيال القوى الآساسية في النظام الدولي متعدد الآقطاب

ابتداءً نقصد بمفهوم الآداء تلك الآنماط من السلوك السياسي الخارجي التي تعتمد من قبل إحدى الدول حيال سواها من الوحدات الدولية, سواء كانت هذه دول أو منظمات دولية أو غير دولية, سبيلاً لتحقيق ثمة

اهداف منشودة وباكلاف سياسية مقبولة . ويعّد تحقيق هذه الاهداف مؤشراً على مدى فاعلية هذا الآداء, ومنّ ثمّ نجاحه.

وتنبع أهمية الآداء السياسي الخارجي بحد ذاته من مخرجات مجموعتين أساسيتين من المتغيرات:

فأما عن المجموعة الآولى , فهي تعكس مخرجات عملية التغيير المستمرة في بنية عالم اليوم .وتكمن مدخلات هذه العملية في الخصائص التي تتميز بها هذه البنية. ولعل أبرزها مثلاً الدور المؤثر للقوى الكبرى في حصيلة التفاعلات الدولية المختلفة , هذا فضلاً عن مخرجات ظاهرة الاعتمادية الدولية المتبادلة, والثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال والمواصلات, واسلحة الدمار المعاصرة, والثورة المعلوماتية.

إن هذه الخصائص وغيرها إدت بعالم اليوم إلى ان يكون صغيراً ومتشايكاً ومتغيراً بسرعة. وجراء ذلك أصبحت الآفعال السياسية الخارجية للدول الكبرى الفاعلة خصوصاً تترك مردودات مؤثرة في مصالح سواها, وعلى نحوٍلم يكن معروفاً سابقاً . وجراء ذلك لم تعّدعموم الدول المعاصرة قادرة على الإنكفاء, أوالإنغلاق على ذاتها, ومن ثمّ تجنب تفاعلها مع غيرها. فمعطيات عالم اليوم لمّ تعد تسمح بالعزلة السياسية الخارجية إلا مؤقتاً و/أو نادراً. ومن هنا إصبح التفاعل بين الدول, أي سلسلة الفعل ورد الفعل, ضرورة قصوى لا تستطيع الدول, مهما كان حجمها ووزنها , تجنبها .

إن أقتران النظام الدولي بظواهر التعاون والصراع خصوصاً يدفع بجل الدول إلى توجيه نسبة مهمة من نشاطها السياسي الرسمي وغير الرسمي إلى خارج حدودها الدولية , فضلاً عن توظيف قدر مهم من مواردها المتاحة لدعمه. وبهذا النشاط يُراد عادة ترتيب ظروف البيئة الخارجية الإقليمية والعالمية للدولة, وعلى ذلك النحو الذي يرفد سعيها المستمر إلى ضمان قيم ومصالح أمنها الوطني (القومي), بمعناه المجتمعي الذي يشمل الدفاع والتنمية في أن , بعناصر فاعلة مضافة. ولنتذكرأنّ تأمين الآمن القومي إستمر يحتل قمة الإولويات والإفضليات الإستراتيجية للدول كافة , هذا لعلاقته الوطيدة بأساس وجود الدولة ذاتها.

ولآهمية وظائفه, يعّد واضحاً: لماذا يعمد صناع القرار, هنا وهناك ,الى إيلاء الآداء السياسي الخارجي أهمية تستوي وأهمية الآداء السياسي الداخلي , أو تكاد ترتقي إلى مستواه.

وفي ضوء ما تقدم , وبالقدر الذي يتعلق بنا, نحن العرب, ينطوي التنكر لتاثير المتغيرات الإقليمية والعالمية في حاضرنا ومستقبلنا على رؤية ساذجة وغير مدركة لابعاد هذا التاثير. فمخرجات هذا التنكر يمكن أن تفضي ليس فقط إلى إستعمار حاضرنا, وإنما أيضاً إلى إستعمار مستقبلنا. ولنتذكر أن الآهمية الدولية للوطن العربي, التي أفرزتها مقوماته الجيوإستراتيجية, والإقتصادية,والبشرية, والمعنوية, لمّ تجعل منه منطقة إستمرت القوى الإقليمية والعالمية المؤثرة تتكالب عليها,عبر الزمان, خدمة لمصالحها و/أو مشاريعها القومية, وبضمنه توافقاتها, فحسب, وإنما إلى أن يكون مسار تطور حاضرنا وكذلك مستقبلنا بالضرورة متاثراً بحصيلة حركة التفاعلات التعاونية والتصارعية لهذه القوى, حيالنا. إن توافر العرب على القدرة على الفعل

الهادف والمؤثر وتوظيفها بكفاءة, هي التي تجعل منهم أحد اللاعبين المؤثرين في التفاعلات الإقليمية وحتى العالمية, ومن ثم توظيفها, لصالحهم. بيد أن مخرجات الإختلالات الهيكلية المتنوعة في الجسد القومي العربي هي التي تعطل توظيف هذه القدرة.

ومنذ حصولها على الاستقلال السياسي , ذهبت الدول العربية ,وعلى وفق قدراتها ونوعية مصالحها ,إلى بناء وإدامة علاقات وتفاعلات دولية صارت, بمرورالزمان, واسعة ومتنوعة . ونرى أن إدارة هذه العلاقات والتفاعلات الواسعة قد تمت ضمن تاثير إطار مركب:

فمن ناحية , إنها تمت متاثرة بالإختلالات الهيكلية في الجسد القومي العربي وعلى نحوٍ لمّ يؤدّ, في العموم, إلى رفد الآداء السياسي الخارجي العربي بمقومات الكفاءة والفاعلية . وأما من الناحية الثانية, هي لم تؤد إلى الآخذ بسياسة خارجية عربية موحدة سبيلا يكفل تحقيق المصالح العربية المشتركة, وإنما إلى سياسات خارجية رمت, في العموم, إلى تحقيق مصالح قطرية. إن الإستثناءات الإيجابية التي إقترن بها الآداء السياسي الخارجي العربي في أحيان, كالحظر النفطي العربي في عام 1974, كانت نادرة جدا.

وانطلاقا من مخرجات معطيات مشهد ديمومة التردي وبداية التغيير العربي, نفترض أن الآداء السياسي الخارجي العربي حتى عام 2040 سيكون قد جمع في الوقت ذاته , بين نوعين من الخصائص, هي: أولا, تلك السلبية التي سبق أن عبرت, خلال الزمان ما قبل هذا العام, عن تلك الآرضية العربية الرخوة التي إنطلق منها هذا الآداء, وهي, ثانيا, تلك الإيجابية التي ستعبرعن مخرجات بداية تبلور واقع عربي جديد وبفاعلية داخلية وخارجية مهمه. ونرى أن هذه الخصائص قد تكمن, وبإرجحية عالية, في الآتي:

1.4.استمرار قصورالإدراك العربي

الإدراك والسلوك تؤامان متفاعلان [73] فالآول يحدّد مضمون الثاني. والثاني, في حالة نجاح السلوك الذي يأخذ بهذا الادراك, يجعل منه رافدا داعما لكفاءة التعامل اللاحق مع معطيات خارجية متغيرة. وتبعا لذلك يمكن فهم دالة أمران مهمان: أولآ, حضورالتجربة والخبرة السياسية الدولية عند لحظة إتخاذ القرار , سيما وإن هذا الحضورهو الذي يساعد على بلورة سياسات تتميز بالإدراك السليم للموقف والحكمة والتماسك . وثانياً , ضرورة إدراك الآحداث والتحولات الدولية إدراكاً موضوعيا يستوي ومضامينها, خصوصاً وأن سوء الإدراك ينطوي غالباً على نتائج تجعل السلوك الناجم عنه مكلفاً في مخرجاته الآنية والمستقبلية معاً .

وتؤشر التجربة أن عموم الإدراك العربي لمخرجات المتغيرات الدولية كان قاصراً . ومرد ذلك تاثير متغيرات متعددة مهمة . ونرى أن من بين البارز منها, هو تاثير ماضوية الثقافة العربية , مضمونا, وتجاها. فضعف الإنشداد العربي الفعلي إلى المستقبل دفع إلى إستمرار التمسك برؤى ثابته ومسبقة لكيفية التعامل مع عالم لمّ يكن يوماً ساكناً, وبمخرجات عطلت قدرة الإرتقاء بنوعية الإدراك العربي إلى مستوى تحديات الآحداث, وعمليات التغيير, الدولية. ونفترض استمرار هذا النمط من الادراك, حتى حلول جيل جديد من صناع القرار

73

العرب أعمق إدراكا لحقائق عالم يتغير وتاثير مخرجاتها علينا, نحن العرب, وكذلك سوانا بالضرورة. والواقع العربي لا يخلو من مؤشرات تفيد باحتمالات تولي هذا الجيل مسؤولية القيادة في بعض الدول العربية المستقره سياسيا, وأبرزها ثمة دول مهمة في الخليج العربي.

ولنتذكر مثلا, أن إدرك بعض صناع القرار العربي , بعد إنتهاء الحرب الباردة, أن النظام الدولي الجديد, الذي بشرت به الولايات المتحدة الآمريكيةٍ ,لا يسمح لها بالحركة المستقلة, متفاعلا مع خشية كامنه من احتمالات السياسة العراقية حيالها, دفعها إلى الآخذ بسلوك , أمتد مستمرا من عام 1990 وحتى إلى ما بعد احتلال العراق أمريكيا في عام 2003 . وقد تميز بالإنسياق وراء السياسة الامريكية حيال دولة عربية أساسية, كانت حامية للامن القومي العربي في منطقة الخليج العربي من التهديدات الآيرانية , هي العراق. ونتساءل, هل كانت ثمة دولة عربية في المشرق و/أو الخليج العربي تستطيع الصمود في حرب ضرووس استمرت لثمان سنوات وتنتصر مكررة تجربة القادسية الآولى مرة أخرى في يوم سجله التاريخ العربي, هو يوم النصر العظيم في : 8.8.1988, لصالحه.

إن مخرجات قصور الإدراك العربي حالت دون القدرة على توظيف الفرص التي تنطوي عليها معطيات السياسة الدولية, ومن ثم توظيفها دعماً للآهداف العربية المنشودة في ضمان الآمن, ودعم التنمية الوطنية و/أو القومية المستقلة, وكذلك التجنيد السياسي الدولي, الآمرالذي ساهم ايضاً في تعطيل إكتساب الآداء السياسي الخارجي العربي لخاصية الفاعلية الدولية .

2.4 استمرار التذبذب بين أنماط السلوك المثالية والنفعية

لقد إدى النمو داخل أسوار القطرية خلال العقود الطويلة السابقة إلى تبني جلّ الدول العربية لآنماط من السلوك لمّ تؤدّ حصيلتها إلى الحيلولة دون تبلور رؤية إستراتيجية موحدة فحسب, وإنما كذلك إلى أن يكون أدائها السياسي الخارجي تائهأ بين المثالية والنفعية.

فأما عن الآداء المثالي, بمعنى تغليب الرؤية الآخلاقية في التعامل الدولي على الرؤية الإستراتيجية, فقد تجسد مثلاً في كيفية تعامل العرب مع الإتحاد السوفيتي السابق في وقته. فنوعية هذا التعامل يصلح أن يكون حالة دراسية مهمة. [74]

وباختصار , تأسست, وتطورت, العلاقة العربية– السوفيتية جراء الحاجة المتبادلة إليها . على أن إستمرار هذه الحاجة لمّ يحل دون أنّ يتسم تطورهذه العلاقة بخاصية الجزر في معظم الآحيان . ومرد ذلك متغيرات خضع الطرفان العربي والسوفيتي لتاثيراتها, لسنا هنا بصدد تناولها. ومع ذلك تجدر الإشارة, قدر تعلق الآمربنا, نحن العرب, إلى أن عدم إدراكنا لمخرجات التحولات الإساسية التي مرت بها مضامين السياسة الخارجية السوفيتية , ولاسيما منذ عهد بريجنيف صعوداً, إلى أن يبقى السلوك العربي أسيراً لتصوراته

74

المثالية السابقة عنها, وخصوصاً تلك التي لها علاقة بأثر البعد الإيدولوجي في هذه السياسة, الذي كان قد بدأ, واستمر, بالتراجع في وقته .

ولنتذكر أن الإتحاد السوفيتي أخذ منذ ذلك العهد يتحرك إنطلاقاً من أولويات وأفضليات محددة. وقد كان من بينها الحرص على ديمومة نوعية علاقته الجديدة مع الولايات المتحدة الآمريكية , التي كانت سياسة الوفاق تتويجاً لها , خدمة لمصالحه الإستراتيجية العالمية . ولهذا الحرص, فأنه لمّ يتوان عن تقديم التنازلات لها, سيما بعد أن إستمرت القيادات السوفيتية تتطلع, ولزمان طويل, إلى علاقات تعاون وطيد مع الولايات المتحدة الآمريكية, ولكن دون جدوى.

وقد كان بديهياً أن تطال هذه التنازلات مضمون السياسة الخارجية السوفيتية حيال العرب وعلى نحوٍ جعل دعمها للعرب موطرأ بمتطلبات ديمومة العلاقة الجديدة مع الولايات المتحدة الآمركية ومن ثم بمصالحها العليا.

ويؤشر هذا المثال أن مقاربة الواقعية السوفيتية بالمثالية العربية إنطوت على مخرجات جعلت الإداء السياسي الخارجي العربي يتحمل سلبياتها. فالمراهنة على أن يكون السوفيت بديلاً عن العرب في صراعاتهم الإقليمية والدولية, وأن يتحمل هو تبعات ذلك, لمّ يكن أساسها سوى الوهم. وهنا لنتذكر أنّ الدول , عندما يتعين عليها المفاضلة بين المصالح العليا والاديولوجية , فإنها تحرص على أن تختار ذلك الخيار الذي يحقق لها مصالحها الآكثر أهمية. وقد كانت المصالح السوفيتية في وقته مع الولايات المتحدة وليست مع الدول العربية. هذا على العكس من زمان إشتداد حدة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الآمريكية والإتحاد السوفيتي السابق . فالمصالح السوفيتية كانت عموماً مع العرب.

وتفيد تجربة العلاقة العربية–السوفيتة أنّ الإعتماد على الإجنبي, ومهما كان حليفاً و/أو صديقاً, يُعد وهما كبيراً. فالسياسة الدولية أستمرت, ومنذ معاهدة وستفاليا عام 1648, تتأسس على فكرة: لا أصدقاء دائمون, ولا أعداء دائمون, وإنما مصالح دائمة.

وأما عن الآداء النفعي , بمعنى الآخذ بالواقعية المفرطة, أو البرغماتية ,منهجاً ومنطلقاً في أن , ومنّ ثمّ سحبها على مضمون التعامل السياسي الخارجي العربي , فأنه دفع بفريق أخر من العرب إلى التكيف الاذعاني مع أهداف سياسات دول , أكدت التجربة إنها كانت تسعى إلى تحقيق مصالح تتقاطع حتى مع مصالح الدولة العربية القطرية ذاتها . صحيح أن هذا الفريق حقق لذاته مصالح أمنية–سياسية قطرية أنية . بيد أن ذلك لمّ يكن بمعزل عن ثمن باهض .

فأضافة مثلاً إلى تجذر التبعية الخارجية , وتكريس الإنكشاف الإستراتيجي القطري, الذي جعل بعض العرب مجرد أطراف في لعبة دولية لايملكون إرادة المشاركة المباشرة في صنعها ولاحتى إبداء الرأي بشأنها, وبمخرجات دعمت خروج العرب من التاريخ بمدخلات اخرى مهمة مضافة .

3.4 إستمرارعدم عقلنة الإداء السياسي الخارجي العربي

تتشكل السياسة الخارجية من الآفعال وردود الآفعال . ويفيد تاريخ السياسات الخارجية العربية تميزها بغلبة ردود الآفعال في العموم على تلك الآفعال, ولاسيما تلك التي تعبرعن المبادأة أو المبادرة السياسية .هذا إضافة إلى خاصية أخرى جعلتها وعملية صنع السياسة الرشيدة على طرفي نقيض. وتكمن هذه الخاصية في عدم القدرة على إختيار ذلك البديل الذي يؤمن المصلحة (أو المصالح) المتوخاة بين بدائل منظورة تتراوح بين أحسن وأسوء الممكن.

ومما ساعد على ذلك, غياب العقلنة. فردود الافعال العربية لم تستوي مع نوعية الافعال السابقة عليها ولم تذهب إلى الإتجاه المعاكس لها . فكما أن العدوان على بعض الدول العربية لم يؤد , في الغالب, إلى فعل عربي جماعي مضاد وفاعل تطبيقاً لميثاق الدفاع العربي المشترك, 1958 , كذلك كان الإستفزاز الخارجي المخطط مسبقاً يدفع عربياً إلى الرد علية بمثله, ومن ثم المشاركة, سواء بالوعي أو بدونه, في عملية تصعيد الموقف, خدمة للاهداف الخارجية المنشودة .

أن هذه الخاصية لمّ تؤدّ إلى دعم حركة الطرف الخارجي بمجموعة فرص ساعدته على إستثمارها لصالح إدارته للموقف وبما يخدم مصالحه فحسب, وإنما كذلك إلى غياب الندية عن جلّ العلاقات العربية– الدولية وبمخرجات جعلتها تقترب من نمط العلاقات الصفرية: طرف يربح لآنه يتحرك في ضوء تفكير مبدع بالمستقبل وتخطيط إستراتيجي مسبق , وأخر يخسر لآن الإنحياز إلى المستقبل بعيداً عن وعيه. وفي معرض كلامه عن علاقة العرب بالتفكير العلمي في المستقبل, ذهب , خير الدين حسيب ,إلى القول إنها تتميز "... بغياب المستقبل عن تصوراتنا (نحن العرب) , والتنظير(في شأنه) عن إبداعنا." [75]

في ضوء مخرجات سمات الآداء السياسي الخارجي العربي متفاعلة مع الإختلالات الهيكلية الداخلية في الجسد القومي العربي , لا يمكن القول موضوعياً أن إحتواء تراكمات هذه المخرجات يمكن أنّ يتمّ بين ليلة وضحاها . فهذه لا تحتاج إلى زمان ليس بالقصيرفحسب , وإنما إلى قيادات عربية تدرك أنّ التردي والتراجع الحضاري العربي ممتدأ الى المستقبل ينطوي على تعريض الكيان ليس القومي , بل وأيضا القطري , إلى أخطار كيانية حقيقية. ولنتأمل موضوعياً في ابعاد ما جرى ويجري حالياً في ثمة دول عربية . فما يجري فيها يستوي والإنذار المسبق عن حالة يراد بها الإنتشار إلى دول عربية أخرى , ومن ثم إنهاكها سبيلا لبناء الآرضية الملائمة لتفكيكها لاحقا.

3.4 الآخذ بسياسة التكامل السياسي الخارجي

غني عن القول ان الدول العربية لا تستطيع الإستمرار في تغليب التفكير القطري وتطبيقاته الآولوية على التفكير القومي وتطبيقاته, سيما وإن قدراتها الذاتية منفردة لا تتيح لها التعامل المؤثر مع تحدياتها الإقليمية والعالمية التقليدية والمتجددة. وتبعاً لذلك, نفترض, وكما تم ذكره في أعلاه, أن الواقع العربي قد عاش, حتى عام **2040** , ثمة تحولات إيجابية افضت مخرجات تراكماتها إلى أن يقترن العمل العربي المشترك

75

بمستويات متقدمة من التكامل النظامي , داخليا وخارجيا, وإن هذا التكامل قد إفضى إلى تحولات ايجابية مهمة في طبيعة العلاقات العربية–العربية, وبمخرجات أدت إلى دعم عموم الحركة العربية –الدولية بالفاعلية والتاثير.ولنتذكر أن القوى الدولية الكبرى وسواها لا تقدم على احداث تغيير جوهري في إستراتيجياتها وسياساتها حيال العرب طالما انها أستمرت تدرك أن انماط السلوك العربي حيالها غير مؤثرة, وأنها تعود عليها بارباح أنية ومستقبلية تفوق الاكلاف المحتملة.

وينطوي التاريخ العربي المعاصر على أمثلة, وإن محدودة, تؤكد إن العرب عندما يتفقون على تبني سياسات خارجية مشتركة, فإن تاثيرهم في سياسات الدول الاخرى, الآقليمية والكبرى, حيالهم يضحى فاعلاومؤثرا, ولصالحهم . ولنتذكر,مثلا, مخرجات الحظر النفطي العربي بعد حرب عام 1973, وكذلك الدعم الخليجي العربي متعدد المستويات للعراق خلال السنوات الطويلة للحرب العراقية–الإيرانية. ونرى أن الآخذ بالسياسات الخارجية العربية شبه الموحدة, لو استمر ممتدا عبر الزمان, لكانت تراكمات مخرجاته قد إستطاعت الإرتقاء بالحركة العربية– الدولية إلى مستوى عال من التاثير الدولي, وساعدت على تحقيق ما قيل في بداية السبعينيات من القرن الماضي, جراء الحظر النفطي العربي: إن العرب صاروا قوة دولية كبرى.

إن التغييرالإيجابي في الواقع العربي الداخلي, ومن ثم الخارجي, سيفرض بالضرورة على القوى الدولية الكبرى تعاملاً جديداً مع العرب قوامه احترام تطلعهم, مثلا, إلى ضمان مصالحهم في ألأمن, وتحقيق التنمية المستدامة, والدور الدولي المستقل الفاعل . ومما سيدفع إلى ذلك تاثيرأدراك هذه القوى, منفردة أو مجتمعة , أن التوتر و/أو الصراع, عندما يكون سمة علاقاتها مع العرب, فأنه لا ينطوي على الاضرار في قدرتها على تحقيق مصالحها المنشودة في الوطن العربي فحسب, وإنما يدفع أيضا بالقوى الدولية الآخرى المنافسة لها إلى توظيف هذا التوترو/أو الصراع لصالح دعم علاقتها مع العرب, بعنصر مضاف. ومن هنا سينبع حرص القوى الدولية الكبرى, التقليدية والجديدة البازغة, وكلا على انفراد, على أن لا تكون مصالحها مع العرب مهددة .ومما يساعد على ذلك تنوع القدرات العربية,وامكانية توظيفها كادوات ضاغطة للصالح العربي, قطريا وقوميا.

إن حرص القوى الدولية الكبرى على بناء علاقات إيجابية مع الدول العربية قد يدفعها, وباحتمالية عالية, إلى أن تتبني أنماط من السلوك قوامها توازن المصالح المتبادلة, وأن الذي يشجعها على ذلك هو النزوع العربي إلى الشيء ذاته . ولنتذكر, أن سياسة توازن المصالح هي التي تجعل من العلاقات بين الدول تتأسس على التعاون, ليس على الصراع .

5. خاتمه

يستوي هذا البحث والمحاولة الإستباقية لاستشراف المستقبلات المحتملة لكل من النظام الدولي والوطن العربي حتى عام 2040, هذا لآن الاستشراف الإستباقي, ومن ثم الاقتراب المبكر من المعطيات المحتملة للزمان القادم, حيث سيعيش الإنسان, هو مصدر إسناد وقوة. لهذا لا غرابة في أن يحظى إستشراف المستقبلات بإهتمام واسع في عالم الشمال خصوصا, وكذلك في عالم الجنوب , عموما.

إن نوعية التحديات الداخلية والخارجية, التي تجابهها أمتنا العربية حاليا, واحتمال امتداد تاثيرها السلبي إلى الزمان القادم, ينبغي أن تكون مدخلا مؤججا نحو دفع العقلية العربية إلى الآنحياز للمستقبل, ومن ثم الإرتقاء بالإستجابة العربية إلى مستوى هذه التحديات . ولنتذكر أن الإستجابة عندما تكون بمستوى التحدي, فإنها لا تحول دون الإستلاب الحضاري فحسب, وإنما تؤسس أيضا لمعطيات اللحظة التاريخية وابداعاتها.

وبحثنا, الذي انطلق من إشكالية وفرضيات وتساؤلات محددة, وأعتمد على مقاربة محددة, هي مقاربة بناء المشاهد, سبيلا لحل تلك الإشكالية, وتاكيد صحة فرضياتها, والإجابة على تساؤلاتها, انتهى إلى أن هيكلية تعدد الاقطاب الدولية, هي التي ستشكل المشهد المستقبلي البديل والمرجح للنظام الدولي, الذي هو في هذه المرحلة الإنتقالية الراهنة, قيد التشكل. ويُرد ذلك إلى أن هذه المرحلة الإنتقالية تقترن بثمة معطيات لا تسمح مخرجاتها بعودة النظام الدولي إلى الإقتران بهيكلية القطبية الدولية, سواء الاحادية أو الثنائية .

كذلك انتهى البحث إلى أن مشهد ديمومة التردي وبداية التغيير في أن, هو المشهد المستقبلي البديل والمرجح على الصعيد العربي . فهذا المشهد الذي يجمع بين مخرجات تلك الاختلالات الهيكلية المتنوعة , التي استمر الجسد القومي العربي لصيقا بها عبر الزمان ,والتي, لتجذرها في الواقع العربي, من المرجح أمتدادها إلى الزمان القادم العربي, وكذلك بين مخرجات تلك المعطيات العربية, التي تفيد أن الوطن العربي لا يستطيع أن يكون بمنأى عن عملية تغيير العالم, ومن ثم تؤشر بدايات التغيير في الواقع العربي, ومن ثم النهوض والإرتقاء.

وفضلا عن ما تقدم, انتهى البحث إلى تناول انماط سلوك ثلاث قوى دولية كبرى, هي الولايات المتحدة الآمريكية, والصين, وروسيا الآتحادية,والتي ستشكل , بجانب سواها, النظام الدولي متعدد الاقطاب, حيال الدول العربية انطلاقا من معطيات التنافر والتكامل, التي يجسدها مشهد ديمومة التردي وبداية التغيير, وفضلا عن ذلك تناول البحث المعالم المحتملة لابرز أنماط السلوك السياسي الخارجي للدول العربية حيال القوى التي ستشكل النظام الدولي متعدد الاقطاب.

ويبقى السؤال المهم, ماذا ينبغي علينا, نحن العرب, ا هذه المرحلة الانتقالية من تطور العالم, أن نفعل؟ هل نترك غيرنا يحدد لنا مشهد المستقبل ؟ أم نعمد نحن إلى تأسيس شروط هذا المشهد ابتداء من الحاضر؟ ونرى أن الجواب لا يحتاج إلى تأمل طويل. فاذا تركنا غيرنا يحدد المستقبل لنا, فإنه سيعمد إلى تحديده لنا في ضوء مصالحه العليا أولا وأخيرا. أما إذا عمدنا نحن إلى صناعته اعتماداً على الذات, فإننا نستطيع التمهيد لدور عربي فاعل ومؤثر, إقليميا وعالميا. فالقدرات العربية مجتمعة تؤهل العرب إلى أن يكونوا قوة

أقليمية كبرى بشرط احتواء معطيات التنافر ودعم معطيات التكامل, والتوظيف الآمثل للقدرات, خدمة للمصالح الوطنية والقومية , التي لا تتقاطع.

ومن اجل صناعة المستقبل العربي المرغوب فيه, لنتجنب الانتظار السلبي والدخول في دائرة اللآفعل, و/أو ردود الفعل. أن اللاعبين الفاعلين في هذا العالم الصغير والمتغير هم الذين يصنعون المستقبل. ونحن نستطيع الشيء ذاته, إن اردنا ذلك, وبضمنه معاكسة التاريخ, الذي يريده اعداء أمتنا العربية صناعته لنا. ولنتذكرأن المستقبل يبقى صناعة بشرية.

6. فهرس الهوامش

1. في تفاصيل مقاربة بناء المشاهد وكيفية تطبيقها عمليا, انظر, مثلا, كتابنا, دراسات المستقبلات وإستشراف مشاهد المستقبل, (الجزائر: الموج الاخضر للنشر, 2020), ص ص291-324.

2.في تفاصيل مقاربة التحليل النظمي, انظر مثلا كتابنا, السياسة الخارجية: دراسة نظرية,(بغداد: دار الكتب والوثائق, 1991), ص ص 105-117.

3. انظر, المصدر نفسه.

4.انظر,

Joseph Frankel, International Politics: Conflict and Harmony, (London: Penguin Books. 1976), p.33.

5.انظر,

Charles A. McClelland, Theory and International System, (New York: The Macmillan Company,1968), p.20. See also, What is a systems approach? OECD ILIbrary , in: www. oecd.org, what-is-a-s...

6.يتم اطلاق العديد من النعوت/الصفات على هذا المفهوم , كالسياسي, والقانوني, والاقتصادي, والعسكري...الخ.

7. للمزيد عن مفهوم اللاقطبية الدولية عند ريتشارد هاس, انظر,إسماعيل سليمان, مترجم, عالم في حيص بيص, السياسة الخارجية الامريكية وازمة النظام القديم,(بيروت: دار الكتاب العربي, 2018). وكذلك انظر,

Richard Haas, How a World Order Ends, Foreign Affairs, no. , January/February, 2019.

8. تجد اراء ريتشارد هاس قبولا عند العديد من الباحثين. أنظر عربيا, مثلا, سعود الرفات, " النظام الدولي في ظل العولمة: هل هناك نظام دولي فعلا؟", مؤمنون بلا
حدود للدراسات والابحاث, اذار 2017. متوافر على الرابط:
https://bit.ly/2ENyOzY

9.تتباين الاراء بشأن هيكلية النظام الدولي جراء تباين الرؤى ذات العلاقة بمدخلات تشكيل كل من هذه الهياكل. انظر, د. فوزي نور الدين, تحليل الصراعات المعاصرة بين الابعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية. يتوافر على الرابط:
yasa-online.com/2019/06/blog-post_27.htm

رؤيتنا الراهنة لتعدد هياكل النظام الدولي تعود إلى بحثنا, النظام الدولي: البدائل, مجلة أم المعارك, بغداد, العدد, 3, 1996.

10. انظر. حسن محمد طوالبه," نحو نظام دولي متعدد الاقطاب". يتوافر على الرابط:
aid=259648 art? .art. org/debate/show. Odewar

11. انظر, بول كنيدي, الاستعداد للقرن الحادي والعشرين, ترجمة محمد عبد االقادر, عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع, , ص ص 399-359.

12.مصدر عن التيارات الداعممة لاراء كنيدي والمناهظة له

13.انظر مثلا, خميس بن عبيد القطيطي, نحو عالم متعدد الاقطاب, يتوافر على الرابط: نحو-عالم-متعدد الاقطاب-alwatan.com/details

14.انظر ايضا, حازم عباد, نظام دولي متعدد الاقطاب. يتوافر على الرابط:
Mugtama.com/net-files/item/69077-2018-03-05-15-52-36.htm/

15.انظر, مجموعة بريكس...القوة الصاعدة في العلاقات الدولية. يتوافر على الرابط: noonpost.com

16com.انظر

مثلا, صالح النملة, نظام دولي متعدد الاقطاب تحت المظلة الامريكية. يتوافر على الرابط: alriyadh.com.319949

17.انظر, روسيا والصين تتجهان لتأسيس نظام دولي متعدد الاقطاب. يتوافر على الرابط:
Arabic sputnicnews.com/world/201711201027579-risk-opportunity

18.انظر,

Ruchir Sharma,The Rise and Fall of Nations, (New York: W.W.Norton & Company, 2016),pp. 58-95.

19.انظر, د. يوسف مكي, بوادر تشكل عالم متعدد الاقطاب بعد تراجع القوة الامريكية. يتوافر على الرابط:
Alegd.com/2011/10/3/article_589369.htm/

20. انظر ايضا ومثلا , صالح النملة, مصدرسبق ذكره.

21.انظر, مقالتنا: "مدخلات القوة والضعف في الجسد الآوربي", مجلة الحصاد, لندن, العدد, 103, نيسان2020.

22. انظر, الصافي سعيد, سنوات المتاهة,(تونس: نقوش عربية وسينصاد, 1994) .

23. انظر, التفاصيل في مقالتنا: "مستقبلات العلاقة الالمانية-الاوربية", مجلة الحصاد, لندن,العدد,91, 2019.وكذلك انظر,

, Foreign Affairs, Vol.71,No.2,1992,pp. 113-"Germany in the New Europa" ,Elizabeath Pind .130

24. في هذه العلاقات, انظر, نصيف يوسف حتي, القوى الخمس الكبرى والوطن العربي,(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 1987), ص ص 132-136.

25. انظر,

Ernst Otto Cempiel, Weltpolitik im Umbruch, (Munchen: Verlag C.THBECK, 1993), pp.30-32 .

26. د. حسين الجميلي, "الصين والعهد الاقتصادي الجديد", مجلة شؤون سياسية, بغداد, العدد,4, 1995.

27. بالتفصيل, انظر, بحثنا: "السياسة الخارجية الصينية في عالم متغيير", مجلة شؤون سياسية, بغداد, العدد,3, 1995, وكذلك مقالتنا: "الصين والنزوع نحو الريادة الدولية ومشاهد المستقبل", مجلة الحصاد, لندن, العدد, 195, 2019. وكذلك انظر,

Rana Mitter , Modern China. A Very Short Introduction, 2nd ed,(Oxford: Oxford University Press, 2016), pp.17-29.

28.انظر, سوسن حسن, "الصين هل تصبح القوة العظمى الاولى في القرن الحادي والعشرين", مجلة السياسة الدولية, القاهرة, العدد, 116, 1994.

29. انظر, الصافي, سعيد, مصدر سبق ذكره, ص 73 , الذي يقول: " فمن تحت الخراب خرج الشعب الياباني إلى المصانع... لم ينتظر حتى يمر زمن لكي ينسى جراحه, وانما مضى إلى العمل, وهو يعتقد أن الجراح لا يهزمها إلا العمل."

30. انظر, بول كنيدي, مصدر سبق ذكره, ص 279.

31.انظر,

Danial Papp, Contemporary International Relation, 2nd ed,(New York: Macmillan Publishing Company,1988), p.280.

32. انظر,

Rana Mitter, op.cit., pp. 131-134.

Ibid., p. .33

.34125.

انظر التفاصيل في: الصافي سعيد, مصدر سبق ذكره, ص ص 365-370.

35. عن حجم مشاركة الصين والمانيا واليابان في الاقتصاد العالمي, انظر مثل الرابط التالي :

ar.m.wikipedia.org

36. انظر مثلا:

Ruchi Sharma, op.cit., pp. 365-367.

37. انظر, محمد خالد الازعر, "السياسة الآمريكية تجاه المنطقة العربية, توازنات ما بعد حرب الخليج", مجلة مستقبل العالم الاسلامي, مالطا, العدد,7, 1992, ص 63.

38. انظر,أحمد السيد خير الله, أ"ثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي", يتوافر على الرابط:

Jsst.Journals.ek.eg/article_61399-a211ec81625a763d1da1217190fbb267.pdf

39.انظر مثلا, كتابنا, السياسة الخارجية. دراسة نظرية, مصدر سبق ذكره, ص 423.

40. انظر

John Spanier, Games Nations Play, 6th eds,(Washington: CQ Press, 1987).

. انظر مثلا, محمد الزغول, "ما هي ملامح النظام الدولي الامريكي الجديد"يتوافر على الرابط:

ما-هي-ملامح-النظام-الدولي-الامريكي-الجديد hafryat.com/ar/bbq

42. انظر مثلا, علي الجرباوي, "الرؤية الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية. تحليل مضمون مقارن", مجلة سياسات عربية. الدوحة, المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات, العدد, 31, اذار 2018.

43. رؤيتنا الراهنة لمشاهد مستقبل الوطن العربي هي ذاتها التي سبق لنا طرحها. انظر, بحثنا, "مستقبل العرب في عام 2020: ثلاثة مشاهد", مجلة قضايا سياسية, بغداد, العددان 27-28, 2012. ص ص 19-36.

44. انظر, د.يونس حمادي علي," الآمن البشري في المجتمع العربي", مجلة الحكمة, بغداد, العدد,2, 1998, ص12. ,

45. انظر ايضا, محمود عبد الفضيل, المشهد الاقتصادي العربي 2000, في كتاب السيد ياسين واخرون, الوطن العربي بين قرنيين, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2000), ص ص 227-229.

46. جغرافيا, تُقدر المساحة الكلية للوطن العربي بنحو 1402 مليون هكتار. و بينما تبلغ مساحة الارض القابلة للزراعة بحوالي 197-200 مليون هكتار وبما يساوى14.1% من المساحة الكلية للوطن العربي, لا تتجاوز نسبة توظيف الدول العربية للاراضي الصالحة للزراعة نسبة 5% منها فقط .انظر, مثلا,

www. Aljazeera.net.2204/10/0. See also,

www.alquds.ci.uk

47.عن العمل الاقتصادي المشترك, انظر مثلا: عصام رفعت, "افاق العالم العربي الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين", مجلة الملف, باريس, العدد ,87, تشرين الثاني, 1997, وكذلك سعد حافظ محمود(محرر) الاقتصاد العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين, (القاهرة, معهد التخطيط القومي, 1998).

48. د. حميد الجميلي, "استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية", بغداد: بيت الحكمة, قسم الدراسات الاقتصادية, 1997, ص 48.

49. انظر, بحثنا," في الثقافة السياسية", في كتاب الثقافة, اصدار المجمع العلمي, بغداد, 1998, ص 28.

50. انظر ايضا, محمد عابد الجابري, إشكاليات الفكر العربي المغاصر, ط2, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,1980).

51.انظر مثلا, د. تيسير الناشف, "التيارات والمرجعيات الفكرية المشتركة في الوطن الغربي", في: albayan.ae

52. انظر, المستشار محمد سعيد العشماوي, الاسلام السياسي,(القاهرة: مطبعة اطلس, 1987), ص 130.

53. انظر, كتابنا, دراسات المستقبلات واستشراف مشاهد المستقبل, مصدر سبق ذكره, ص 30.

54. انظر, د. حازم الببلاوي, مصدر سبق ذكره, ص 7.

55 .انظر مثلا, د.حليم بركات,المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الآحوال والعلاقات, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2000), ص ص 43-45.

56. انظر, رمزي زكي, الاقتصاد العربي تحت الحصار, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 1989), ص 28.

57. انظر بالتفصيل, عبد الرزاق الفارسي, الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2001), ص ص 27-46.

58. بالتفصيل انظر, د.انطونيوس كرم, العرب امام تحديات التكنولوجيا, (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب , 1982) ,ص ص 215-159.

59. انظر,الواقي الطيب وبهلول لطيفه, قراءة في واقع البطالة في الوطن العربي. الاسباب والتحديات. تتوافر عالى الرابط: www.politics.dz.cim

60.انظر,

www.trtarabi. com. also alaraby.co.uk

61.انظر, ا.د. محمد رشيد الفيل, الهجرة وهجرة الكفاءات العربية والخبرات الفنية, (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع , 2000),ص36.

62.انظر, محمد اديب السلاوي," البحث العلمي في العالم العربي",يتوافر على الرابط: hespress.com

63.المصدر نفسه.

64. بالتفصيل, انظرمثلا بحثنا, "الآمن القومي في عالم متغيير", مجلة افاق عربية, بغداد, العدد, 3, 1985 , وكذلك بحثتنا, "الامن القومي العربي وتحديات المستقبل", مجلة أم المعارك, بغداد , العدد, 1, 1995.

65. انظر, د. علي الدين هلال, "ماذا لو اتفق العرب...؟", مجلة الباحث العربي, بيروت, العدد, 13, تشرين الاول–كانون الاول , 1987, ص 15.

66. محمود عبد الفضيل," تطور مؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي: نظرة مسحية", مجلة المستقبل الغربي, بيروت, العدد 138, 1990.

67.انظر, محمد حسنيين هيكل, "التطور المستقبلي للنظام العربي", مجلة الباحث العربي, بيروت, العدد. 16, تموز–ايلول 1987, ص 15.

68. انظر, بحثنا," الدول الكبرى في عالم متغيير",مجلة شؤون سياسية, بغداد, العدد, 3 , 1994.

69. انظر, د.نزار بدران, السياسة الامريكية في الشرق للاوسط بين الثابت والمتحرك. يتوافر على الرابط: www. alquds. co.uk

70. انظر, مثلا, بحثنا " الولايات المتحدة الآمريكية والحرب العراقية–الايرانية" , مجلة المنار, باريس, العدد, 5, 1988.

71. انظر, ا.د. هاني الحديثي, سياسة الصين الخارجية في ظل وباء كوفيد 19. الواقع والافق المستقبلي وتاثيرها في الوطن العربي, (الجزائر: الموج الاخضر للنشر, 2020).

72 انظر, مثلا, بحثنا " العرب والاتحاد السوفيتي", المجلة العربية للعلوم السياسية, القاهرة , العدد, 1, 1986.

73. انظر بالتفصيل, مثلا, بحثنا " في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي" , مجلة الحقوقي العربي. بغداد, العددان, 1–2, 1977.

74. انظر, بحثنا, العرب والاتحاد السوفيتي, مصدر سبق ذكره.

75. انظر, كتابنا, دراسات المستقبلات واستشراف مشاهد المستقبل, مصدر سبق ذكره, ص 30 .

7. فهرس المصادر

1.7 المصادر العربية والمعربة

البيلاوي, د. حازم, نحن والغرب, عصرالمواجهة أم التلاقي, (القاهرة: دار الشروق, 1999) .

الجراوي, علي, "الرؤية الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية. تحايل مضمون مقارن", مجلة سياسات عربية, الدوحة, المركز العربي للابحاث والدراسات, العدد (3), 2018.

الجابري, محمد عابد, إشكاليات الفكر العربي المعاصر, ط2, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 1990).

الجميلي, د. حميد, "الصين والعهد الاقتصادي الجديد", مجلة شؤون سياسية, بغداد, العدد(4), 1995.

----------, "إستشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية", بغداد, بيت الحكمة, قسم الدراسات الاقتصادية, 1997.

الصافي, سعيد, سنوات المتاهة, (تونس: نقوش عربية سينصاد), 1994.

السلاوي, محمد اديب, ا"لبحث العلمي في العالم العربي", في : hespress.com
السيد خير الله, أحمد, "أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي", متوافرعلى الرابط': Jsst.Journals.ekb.eg/article_-
a211ec81625a76b3dhda1217190fbb267.pdf
الآزعر, خالد, "السياسة الآمريكية تجاه المنطقة العربية. توازنات ما بعد حرب الخليج", مجلة مستقبل العالم الاسلامي, مالطا, العدد,3, 1992.
الفارس, عبد الرزاق, الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2001).
الفيل, د.محمد رشيد, الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات التقنية, (عمان: دار مجدلان للنشر والتوزيع, 2000).
الرفات, سعود."النظام الدولي في ظل العولمة: هل هناك نظام دولي؟" يتوافر على الرابط:
https://bit.ly/2ENy0zY
الرمضاني, د.مازن اسماعيل, دراسات المستقبلات وإستشراف مشاهد المستقبل, (الجزائر: الموج الآخضر للنشر, 2020).
----------, السياسة الخارجية: دراسة نظرية, (بغداد: دار الكتب والوثائق, 1991).
_____, " في عملية صنع القرار السياسي الخارجي", مجلة الحقوقي العربي, بغداد, العددان. 1-2, 1977.
----------, "الآمن القومي العربي في عالم متغير", مجلة أفاق عربية, بغداد, العدد, 3, ايلول 1985.
----------, " العرب والاتحاد السوفيتي" المجلة العربية للعلوم السياسية, القاهرة, العدد, 1, 1986
----------, "الولايات المتحدة الآمريكية والحرب العراقية-الايرانية", مجلة المنار, باريس, العدد 5, 1988.
----------, "النظام الدولي الجديد وتجزئة التجزئة", مجلة افاق عربية, بغداد, العدد,10, تشرين الاول 1992.
----------, "الدول الكبرى في عالم متغير", مجلة شؤون سياسية, بغداد,عدد,3, 1994.
----------, "السياسة الخارجية الصينية في عالم متغير", مجلة شؤون سياسية, بغداد, العدد, 4 , 1995.
----------, "الآمن القومي العربي وتحديات المستقبل", مجلة أم المعارك, بغداد, العدد,1. 1995.
----------, "مستقبل النظام الدولي: البدائل", مجلة أم المعارك, بغداد, العدد,3, 1996.
----------, "في الثقافة السياسية", في كتاب الثقافة, اصدار المجمع العلمي, بغداد, 1998.
----------, "كوابح الوحدة ومستقبل العرب في القرن الحادي والعشرين", مجلة قضايا سياسية, العدد,1, 2000.
----------, "العلاقات العربية-الروسية: ماضي المستقبل مستقبل الحاضر", مجلة قضايا سياسية, بغداد,العدد, الثاني, 2000.
_____, "مستقبل العرب في عام 2020: ثلاثة مشاهد محتملة", مجلة قضايا سياسية. بغداد, العددان 27-28, 2012.

----------, "الصين ومستقبلات النزوع نحو الريادة العالمية", مجلة كل العرب, باريس, العدد, 24, أب 2020.

----------, "مدخلات القوة والضعف في الجسد الاوربي", مجلة الحصاد, لندن, العدد, 103, نيسان 2020.

----------, "العلاقات الالمانية–الاوربية: المانيا الاوربية أم اوربا الالمانية", مجلة الحصاد, لندن, العدد,105, حزيران 2020.

----------, "اليابان في عام 2040: اليابان الآسيوية أم أسيا اليابانية؟", مجلة كل العرب, باريس, العدد, 25, ايلول 2020.

القطيطي, خميس بن عبيد, "نحو عالم متعدد الاقطاب",يتوافر على الرابط: نحو–علم– متعدد–الاقطاب alwatan.com/details/

الناشف, تيسير , "التيارات والمرجعية الفكرية المشتركة في الوطن العربي", يتوافر على الرابط: albayan.ae

النملة, صالح, "نظام دولي متعدد الاقطاب تحت المظلة الامريكية", يتوافرعلى الرابط : alriyadh.com/31949

بدران, د. نزار. "السياسة الآمريكية في الشرق الاوسط بين الثبات والمتحرك. يتوافر على الرابط: www. Alquds.co.ukبركات,

حليم, المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الاحوال والعلاقات,(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية,)2000.

بشارة, عزمي, " عودة إلى الحرب الباردة, أم واقع دولي جديد مختلف: , مجلة المستقبل العربي, بيروت, العدد,356, 2008.

توفيق, د.سعد حافظ ,(محرر) ,الاقتصاد العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين, (القاهرة: معهد التخطيط , 1998).

حتي,نصيف يوسف, القوى الخمس الكبرى والوطن العربي, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 1987).

حسين, سوسن, الصين, "هل تصبح القوة العظمى الاولى في القرن الحادي والعشرين", مجلة السياسة الدولية, القاهرة, العدد, 119, , 1994.

حمادي, د.يونس, "الآمن البشري في المجتمع العربي", مجلة الحكمة, بغداد, العدد, 28, 1992.

"روسيا والصين تتجهان لتاسيس نظام دولي متعدد الاقطاب". يتوافر على الرابط : Arabic.sputniknews.cim/world/201711201027679008

رفعت, عصام, "افاق العالم العربي الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين", مجلة الملف, باريس, العدد,87, تشرين الثاني

زغلول,محمد."ماهي ملامح النظام الدولي الامريكي الجديد." يتوافرعلى الرابط: ما–هي–ملامح–النظام–الدولي–الجديد hafryat.com/ar/bbg

سعيد, د. عبد المنعم, "العلاقات العربية–الامريكية. الماضي, الحاضر, المستقبل", مجلة المستقبل العربي, بيروت, العدد, 118, 1988.

سليمان, إسماعيل, مترجم, عالم في حيص في بيص. السياسة الخارجية الآمريكية وأزمة النظام الدولي القديم, (بيروت: دار الكتاب العربي ,2008).

طوالبه,د.حسن, "نحونظام دولي متعدد الاقطاب".يتوافر على الرابط: adewar.org/debate/show.art.asp?aid=259648

عبد الفضيل, محمود, المشهد الاقتصادي في عام 2000, في: السيد ياسين واخرون, الوطن العربي بين قرنين, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2000).

----------, " تطور مؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي. نظرة مسحية ", مجلة المستقبل العربي , بيروت, العدد138," 1990,

عباد, حازم, "نظام دولي متعدد الاقطاب". يتوافر على الرابط: mugtama.com/hot-files/item/69077-2018-

غارودي, روجيه, الولايات المتحدة الامريكية, طليعة الانهيار, القاهرة,(النهار للطباعة والنشر والتوزيع,1988).

قاسم, خيرية واخرون, السياسة الامريكية والعرب, ط3, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 1999).

كرم, انطونيوس, العرب امام تحديات التكنولوجيا, (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب,)1982.

كنيدي, بول, الاستعداد للقرن الحادي والعشرين, ترجمة محسن عبد القادر, (بيروت: المركز العربي لتوزيع المطبوعات, 1993).

----------,نشوء وسقوط القوى العظمى, ترجمة مالك البديري, (عمان:الاهلية للنشر والتوزيع, 1994).

مكي, يوسف, "بوادرتشكيل عالم متعدد الاقطاب بعد تراجع القوة الامريكية" , يتوافر على الرابط: alegd.com/2011/10/3/article_589369.htm/

مجموعة مؤلفين, العرب والولايات المتحدة الآمريكية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة, (الدوحة: المركز العربي للابحات ودراسة السياسات, 2017) .

نور الدين, د. فوزي," تحليل الصراعات الدولية المعاصرة بين الابعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية" يتوافر على الرابط

elsiyasa-online.com/2019/06/blog-post 27.htm/

هلال, د.علي, "ماذا لو اتفق العرب ...؟", مجلة الباحث العربي, بيروت, العدد. 13, تشرين الاول-كانون الاول, 1987.

هيكل, محمد حسنين, "التطور المستقبلي للنظام العربي", مجلة الباحث العربي, بيروت, العدد, 16, تموز-ايلول, 1987.

2.7 المصادرغير العربية

Cempiel ,Ernst Otto, Weltpolitik In Umbruch ,(Munchen: Verlag C.THBECK,1993).

Christensen , Thomas J , Obama and Asia. Confronting the China Challenge, Foreign Affairs, Vol.94.No.5, September/October 2015.

Creen, Michael J, Japan is Back, Foreign Affairs, Vol. 86, No.2, March/April, 2007.

Coben, Warren I, Chines Lessons, Foreign Affairs, Vol.86 ,No.2, March/April, 2007.

Frankel, Joseph, International Politics: Conflict and Harmony (London :Penguin Books, 1976).

,Foreign Affairs, no. , January/February,2019." How a World Order Ends"Richard Haas,

Johnson, Ian, China Great Awakening, Foreign Affairs, Vol.96, No.2, March/April, 2017.

Jones, Christopher Goto, Modern Japan. A Very Short Introduction (Oxford: Oxford University Press, 2009).

Kaplan, Morton A, System and Process in International Politics, (New York: John Wiley and Sons,1957).

McClelland, CharlessA ,Theory and International System (New York: The Macmillan Company, 1968).

Pond, Elizabeath, Germany in the New Europa, Foreign Affairs, Vol.71, No.2,March/April,1992.

Papp, Danial, Contemporary International Reglation, 2nd ed.,(New Work: Macmillan Publishing Company, 1988).

Sharma Buchir, The Rise and Fall of Nations,(New York: W .W. Nerton & Company, 2016).

Spanier, John, Games Nations Play, 6th ed., (Washington: CQ Press, 1988).